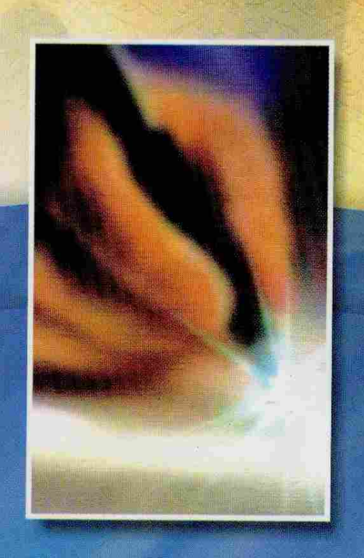
مُقَدِّمَةٌ في صُنعِ الحُدُودِ وَالتَّعْرِيفَاتِ

دِراسيَة أصُوليّة تعَرض أسُس وَضع المصْطلحَات



تأليف

عبد الرّحمن بن معمّر السّنوسي

دار ابن حزم

دار التراث ناشرون

الجزائر

مُقدِّمة
في صُنع الحُدُود والتَّعْريفات

دِراسيّة أصُوليّة تعرض أُسُس وَضع المُصْطلحات

تأليف

عبد الرَّحمن بن مُعمَّر السَّنُوسي

دار ابن حزم

دارُ التراث ناشِرُون

الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار التراث ناشرون

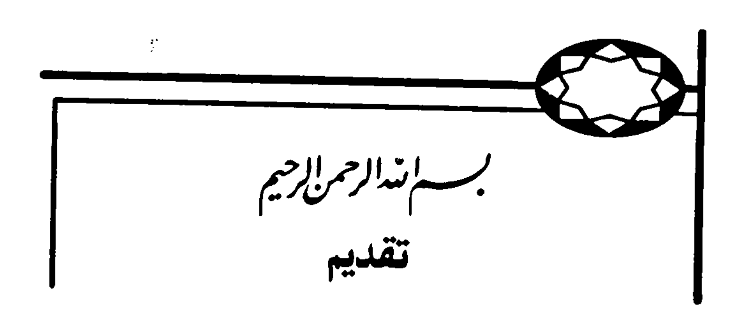
حي الهواء الجميل باش جراح - الجزائر

هاتف: 0021361551203/0021361514764/0021361510573

فاكس: 0021321544254 البريد الإلكتروني: Maouichi_A@yahoo.fr

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤



بقلم فضيلة الشيخ الدكتور:
محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ أخانا في الله الشّيخ عبدالرّحمن بن معمّر السّنوسيّ - وفّقني الله وإيّاه - طلب أن أقدّم لكتابه **«مقدّمة في صنع الحدود والتّعريفات»** لحسن ظنّه بي، وفي الحقيقة أنّ موضوع الكتاب جدّ خطير، والتّقديم له يحتاج إلى جُهد من عالم بالمواضعة خبير؛ لما في الحدود والتّعريفات من الصّعوبة؛ لافتقارها إلى معرفة الماهيات المختلفة بالتّفصيل، حتى يعلم القدر المشترك بين المشتركات في شيء واحد من الماهيات، والقدر

الذي به تنفصل كلّ واحدة منها عن الأخرى.

وقد تفطّن الإمام الغزاليّ لذلك فقال: «القانون الرّابع من طريق اقتناص الحدّ...» فشَبَّهَ الحدود بالصّيد في البراري؛ الذي لا يمكن الوصول إليه عادةً إلاّ بالاقتناص، ومن الضّروريّ أنّ القنّاص لا بدّ له من خبرة وممارسة وآلة يقتنص بها، وهكذا صاحب هذا الكتاب؛ فإنّه قنّاصٌ متمرّس، ويملك الآلة اللاّزمة له.

ولمّا كانت التّصوّرات متقدّمة على التّصديقات، والحكم على الشّيء فرعاً عن تصوّره؛ احتاج العلماء في بيان الحقائق إلى تقديم حقيقةِ كلّ شيء يريدون بحثه قبل بيانه، وكان الأقدمون يهتمّون بتقريب المعنى ولو بلفظ مرادف، ولا يتعمّقون في تحديد الأشياء وبيانها بالحدود التي اصطلح عليها فيما بعد واصطلح على محترزاتها وشروطها؛ حتى انقلبت العلوم كلّها صناعة... اعتنى علماء كلّ فنّ بمصطلحهم الخاصّ، وتعمّقوا في التّعريفات حتى صارت هي المرجع الذي يفزعون إليه عند الاختلاف في تحديد المفاهيم وضبط الحقائق، وقد نقل القرافيّ عن الفضلاء: «إذا اختلفتم في الحقائق فحكّموا الحدود».

وقد تنبّه الشّيخ عبدالرّحمن ـ وفّقنا الله وإيّاه ـ لخطورة هذا الموضوع ودقّته؛ فأعطاه عنايته، وفرّغ فيه

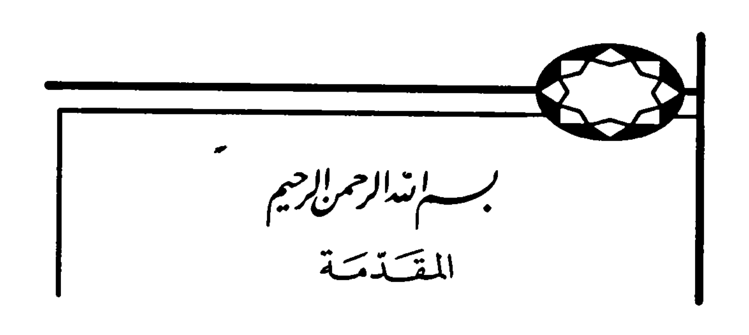
جهده وخبرته، وقد ظهر ذلك واضحاً بفضل الله وتوفيقه في متن الكتاب والتّعليق عليه، وأيّ نظرة متأمّلة في أيّ جزئيّة من جزئيّات هذه المقدّمة المباركة تنبىء النّاظر عن الجهد الضّخم الذي بذله صاحبها في تتبّع الموضوع، واستخراج مباحثه من مظانّها، ولَمِّ شتاته من مختلف المصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة، وإعطائه ما يستحقّه من الطّاقة الفكريّة والقوّة العقليّة والمكنة الذّهنية المتعمّقة؛ تدلّ على ما يتمتّع به من رصيد علميّ، وعقليّة منطقيّة أصوليّةٍ جدليّة؛ مكّنته من الغوص في دقائق الأصول، واقتناص حقائق المصطلحات؛ حتى صارت ميسّرة عنده قريبة مألوفة.

وقد حوت هذه «المقدّمة» في نظري عناصر البحث العلميّ المتميّز، واكتملت فيها مقوّماته وأركانه وشروطه؛ حيث إنّ صاحبها كان متمكّناً في علم المنطق والأصول واللّغة، ومتمكّناً في علوم الآلة من نحوٍ وشعرٍ وبلاغةٍ وأدب، وله تآليف في ذلك كلّه؛ لذلك لم يقتصر على النّقل المجرّد فقط؛ بل استقصى المراجع والأقوال، وفهمها ثم كتبها بأسلوبٍ علميّ رفيع مليءٍ بالموازنات بين آراء فحول علماء هذا الشّأن من المتقدّمين والمتأخّرين؛ ممّا جعل شخصيّته بارزة في البحث، يُرجّح ويُصحّح ويختار ما ظهر له؛ مؤيّداً له

بذكر سببه بعيداً عن التّعصّب لقولٍ، أو التّحامل على قائل؛ ممّا يدلّ على الالتزام بالمنهج العلميّ الصّحيح الذي يدلّ على تحرّي الصّواب، والحرص على الوصول إلى الحقّ إن شاء الله تعالى.

وبهذا كان هذا الكتاب عبارة عن أضواء كاشفة على الحدود والتّعريفات؛ يُظهر أسرارها ويكشف أستارها ويشعّ أنوارها؛ ممّا يُبرز شخصيّة الباحث وهو لذلك أهل، ولقد عرفته ـ وفّقه الله ـ منذ التحاقه بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة؛ حيث كنتُ أدرّسه ويتردّد عليّ في المنزل، وعلمتُ منه ما يميّز طالب العلم من أخلاق حسنة فاضلة، وحُسن سمت، وتفوّقٍ في جميع العلوم الشّرعيّة، وحُسن اعتقاد وتفكير، وإنّه بحقٍّ عندي يمثّل الشّخصيّة المثاليّة في طلب العلم والمثابرة عليه، أرجو الله عزّ وجلّ أن يوفّقني وإيّاه لما يحبّ ويرضى.

محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين
الجكني الشنقيطي
المدينة المنورة: ٨/٢٩/ ١٤١٧هـ



المقدّمة

الحمد لله الذي خلق السّماواتِ والأرضَ، وجعلَ الظّلمات والنّور، ثم الذين كفروا بربّهم يعدلون.

ربِّ. . .

لك الحمدُ عددَ ما أوليتنا من النّعم، وملء ما يسعه ملكوتك الأعظم، ثم لك الحمد أعداداً لا يحصيها إلاّ أنت؛ سبحانك لا معبود بحقٍّ غيرك، ولا إله سواك.

إليك يا ربّ أبتهل، وعليك أتوكّل، وإليك أسعى وأحفد، ولك أصلّي وأسجد. . .

وصلّ يا رب وسلّم على حبيبك المصطفى، ونبيّك المجتبى، وعلى آل بيته المطهّرين، وصحابته الأكرمين، وعلى من مَشَى في سَنَى نُورهم، وشَامَ بِعَيْنِ الحِرص هوادي اتّباعهم؛ ما ذَرَّ شارقٌ وتعاقبَ طالعٌ وغارب ـ: إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فلمّا كانت عبادة الله سبحانه هي هدفَ هذا العالم في تكوينه وتسخيره؛ كان أعظمَ المناصبِ طرّاً خطّةُ الدّلالةِ عليه وسَوْقُ الخلق إليه، ولم تزل هذه الأمّة ـ منذ أن وَعَتْ هذه الحقيقة ـ تُغِذُّ في ابتغاء هذا الفضل العظيم وإحراز الغاية فيه؛ ويا لها من غايةٍ خَفَقَتْ لها القلوبُ فَنَفَضَتْ إليها سُبلَ الطّلب، واستشرفتها الهِممُ فارتادتْ لها نواحي الظَّفَر!.

وحين انطلقت تلك الهممُ الحَذّاءُ متسارعةً إلى التماسِ الغايات؛ لم تصدر إلاّ عن رغبةٍ صادقةٍ فيما عند الله، واستشرافٍ لرحمته ورضاه؛ لا جرم أثمر السّعيُ وأينع الكدّ ـ: وإذا توهّج سراجُ القلبِ دلّ على سلامةِ زيتهِ وصلاحِ بيته!.

بذلوا في سبيلِ العلم كلَّ مقدور؛ فانقطعوا له واستنزفوا الآيّامَ في معاناته.

وتركوا من أجله كلَّ محبوب؛ فانكفأوا إليه غيرَ عابئين بزهرةِ الدّنيا. . إن هي إلاّ أعمارٌ تمضي، وأنفاسٌ تنقضي؛ ثم نعيمٌ أو جحيم!.

وتتقارضُ الأيّامُ ـ بعد إذْ ضعنوا ـ مُسفرةً عن ثورةٍ علميّةٍ ناهضة؛ قِوَامُهَا ثروةٌ باهظةٌ من بُلالةِ الوحي

المعصومِ ونورِ النبوّة الأسنى؛ فتكفّل ذلك الجيلُ الأمينُ برعيِ إمانةِ العلم، وقام بواجبِ الخدمةِ إزاءها حقَّ القيام؛ بعد أن أخلى لها ذَرْعَهُ وبذلَ في سبلها وُسْعَه؛ لم يعرفْ طوالَ تحمّلها دَعَةً ولم يستوطىءْ خلالَ أدائها راحة؛ وما كادت شمسُ ذلك الجيلِ تَغْرُب ـ: حتى اكتمل توطيدُ أُسسِ النّهضةِ العلميّةِ القادمة!.

ثم تبدو طلائعُ عصرٍ مُونقٍ فَوّارٍ بالإبداع، مُطّرِدِ البذلِ في استبطانِ دخائلِ العلم وتمحيصِ حقائقه والوقوفِ على أغراضه؛ قد تَوَارَدَ حِيَالَهُ العلماءُ على طريقٍ قاصدٍ من الاتّباع، ومَحجّةٍ موصولةِ الرّسمِ بالأصحابِ والأتباع، وانتشرتْ سلسلةٌ من عَوَالي الدُّروسِ العلميّةِ المتخصّصة؛ بعد أن قامتْ لها معاهدُ وتوافرتْ على رعايتها الجوامع ـ: ممّا أبقى على اتّصالِ الأيدي في نُصرةِ الإسلامِ وخدمةِ علومه؛ حتى غَدَا ذلك رسماً مستعملاً ومثالاً ممتثلاً في سائرِ الأمصار رغمِ تباعدِ الدّيارِ وتنائي الأقطار؛ ولم ينصرم ذلك العصرُ إلاّ بعد أن خلّفَ كنوزاً من المؤلّفات والمصنّفاتِ يَنْفَدُ في إحصائها مَدَدُ الأعداد.

كانت المسيرةُ العلميّةُ ـ قبيل هذا العصر ـ قد شرعت متدرّجةً في نمط الدّقّة المنهجيّة، من رعايةٍ لطرائقِ النّظر، وحرصٍ على انضباطِ الاصطلاحات،

واحتفالٍ بالغ للدّليلِ والتّعليل؛ ممّا فتح آفاقاً واسعةً لاستبحارٍ علميٍّ متواصلٍ انتهى إلى أوجِ اكتماله في صورةِ المنهجِ النّظريّ الجديد.

وتولّدتْ عن هذا المنهجِ ـ بعدئذٍ ـ طائفةٌ من المواضعاتِ الكلّيّةِ في أسلوبِ المعارفِ الدّينيّة؛ كان ظُهُورُهَا نتيجةً طبيعيّةً للتّداخلِ الظّاهريّ في حقائقِ العلومِ، والتّباينِ الجاري في مآخذِ البحثِ العلميّ لدى المتقدّمين؛ لعلّ أبرزها تلك الدّقّةُ المرعيّةُ في صياغةِ الحدودِ والتّعريفات؛ التي قُوبلتْ باهتمام متميّزٍ ظلّ عنواناً على التّمكّنِ والرّسوخِ لدى العلماءِ والشّيوخ.

كانت الحاجةُ في هذا الطّورِ ماسّةً إلى الانضباطِ في مسائلِ العلوم، حيثُ التّشعّبُ المطّردُ في دقائقها والاشتباهُ الحاصلُ في حقائقها؛ ممّا عساهُ يُربكُ إدراكَ النّاظرِ ويوقعه في معرّةِ اللّبسِ حتى ينتشر عليه رأيُهُ وتشتبهَ عليه وجوهُ الصّواب؛ فكان اللّجوءُ إلى تصويرِ الحقائقِ وبيانها ـ: مدخلاً إلى استبطانها والحكم عليها، وإلاّ فَسَيَتِيهُ النّاظرُ في شِعَابِ المعاني إذا هجمَ عليها من غيرِ أبوابها:

والحُكْمُ إنْ يَكُنْ عَلَى مَجْهُولِ
لَمْ يُفِدِ السَّامِعَ لِلْمَقُولِ[1]

(١) البيت من نظم «عمود النسب».

وهكذا استقرّ لهذا الجانبِ حُرمته العلميّة؛ حتى غدا رُكناً واجبَ الرّعاية في مجالِ النّظر، وحتى صارت الكلمةُ التي حكاها القرافيّ - رحمه الله - عن بعض الفضلاء: «إذا اختلفتم في الحقائقِ فحكّموا الحدود»[1] تتردّدُ في مجالسِ الإقراءِ كلّما اشتبكتِ الآراءُ وتَنَاصَتِ الفهوم.

ولقد كان الهدفُ الأسمى من رعايةِ الحدودِ هو توضيحَ المعلومِ على وجهِه وإيصالَ الفهمِ إلى كُنهه؛ غير أنَّ وَهَاءَ المَلكاتِ البيانيّةِ والذّوقيّةِ لدى جمهرةٍ من المتأخّرين -: قد أحالتْ هذه الحدودَ إلى طلاسمَ لا تُدرك إلاّ بمؤونةٍ وإعناتِ رويّةٍ؛ حتى ضاقَ سماحةُ الإمام وشيخُ الشّيوخ محمّد البشير الإبراهيميّ - رحمه الله وأعلى مقامه - بالنّظرة الضيّقة في تعريفات الفقهاء؛ فقال بعد أن تبرّم بتعريفاتهم للنّكاح: «ولا نقول ما يقوله الفقهاء: . . . إنّ الصّداقَ عِوَضٌ عن البُضْعِ أو ثمنٌ له؛ فإنّ هذا التّعليلَ يدخلُ بهذه العلاقةِ الشّريفةِ في بابِ البيع والشّراءِ والمعاوضاتِ الماديّة، وحَاشَا لهذه الصّلةِ الجليلةِ التي هي سببُ بقاءِ النّوعِ الإنسانيّ أن تكونَ كصلةِ الثّوبِ بمشتريه، أو صلةِ المتاعِ بمقتنيه. .»[2].

---

(١) الفروق: (٤/٢٠٠).

(٢) عيون البصائر: ص (٣٥٢).

وأحسبه يعني - وإن لم يصرّح - تعريفَ عُمدةِ المتأخّرين ابن عرفة - رحمه الله - عندما قال في حدوده: «النّكاح عقدٌ على مجرّدِ متعةِ التّلذّذِ بآدميّةٍ!»[1]، الذي انشغل كثيرٌ من العلماء في إقراء الفقهِ بفتحِ أقفالِه ووَسْمِ أغفاله؛ على أنّه أجادَ وأفاد.

كما ضاق كثيرٌ من أساتيذِ العصرِ ومُصلحيه بهذه النّزعة، ورأوا فيها حائلاً دون مَرَامِي التّعليم وأهدافه؛ مُؤْثِرِينَ اختيارَ الواضحِ ولو اختلّ بناؤهُ ولَم يستوف تكوينه.

وتحقيقُ الحقِّ في هذا الأمرِ منوطٌ باحترامِ أصولِ النّظرِ السّديدِ - التي بُنيت عليها صناعةُ الحدودِ -؛ مع العنايةِ بأسلوبِ الأداء وطريقةِ التّعبير؛ لأنّ الغموضَ والضّيقَ في صياغات الحدود مأتاهما من هذا الباب؛ وكثيرٌ من التّعريفاتِ المبثوثةِ في مقرّراتنا العلميّة - رغم صحّتها - إلاّ أنّ صياغتها حرجةٌ لا ترجعُ إلى ذوقٍ ولم تخدمها سليقة.

كما أنّ كثيراً منها ضيّقٌ في جانبِ المعنى؛ لا يتّسعُ لأطرافِ حقيقتهِ ولا ينطبقُ على إطلاقاته؛ فالخللُ ههنا ليس ناشئاً عن أصولِ صناعةِ الحدِّ ذاتها؛ وإنّما

---

(١) حدود ابن عرفة بشرح الرّصّاع: (١/٢٣٥).

يرجعُ إلى ضحالةِ الاستقراءِ وإهمالِ التّدريجِ في تعبيراتِ العلوم[1].

أيّها القارىء الكريم!

الحديثُ ذو شجون..

وهذه المقدّمةُ التي بين يديك؛ محاولةٌ متواضعةٌ لجمع الخطوطِ العريضةِ في صناعةِ الحدود، لم أكنْ أحسبُ أن تتمّ وتكتملَ لولا فضلُ الله سبحانه؛ على أنّها كُتبت بين اشتغالِ بالٍ، واشتعالِ بلبالٍ، وتجهّزٍ لارتحال؛ والمرجوُّ منك معذرةُ أخيك فيما تراهُ من قُصورٍ أو تقصير:

لَئِنْ أدْرَكْتَ في نَظْمِي فُتُوراً
وَوَهْناً في بَيَانِيَ لِلْمَعَانِي
فَلاَ تَعْجَبْ لِنَقْصِيَ إنَّ رَقْصِي
عَلَى مِقْدَارِ تَنْشِيطِ الزَّمَانِ!

اللّهمّ ربِّ..

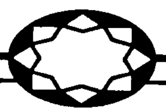
يا حنّانُ يا منّانُ، يا عظيمَ الشّأن، ويا قديمَ

---

(١) لم تُدرس قضيّة التّدريج - حسب اطّلاعي القاصر - إلاّ في اللّغة فقط؛ حيث تحدّث عنها الإمام ابن جنّي حديثاً مستفيضاً قيّماً في كتابه: الخصائص: (٣٤٧/١) وما بعدها.

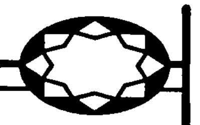
الإحسان ـ: أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العُلى؛ أن توفّق عبدك العاجز لما تحبّه وترضاه، وهَبْهُ يا ربّ لحسنِ ظنّهِ فيك، ومُنَّ عليه بنعمةِ الإخلاص والسّداد؛ نعمةً تَرُبُّ بها سابقَ إحسانك، وتتمُّ غابرَ إنعامك، وتستأنفُ ماضي إفضالك، ووفّقه يا ربّ للصّواب، ولا تحرمه ما أمّله من الثّواب، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

عبدالرحمن بن معمر السنوسي
المدينة النّبويّة: (٢٥/١/ ١٤١٦هـ)



الباب الأوّل

في حقيقة الحدّ وتركيبه وعوارضه



الفصل الأوّل

في معنى الحدّ وألقابه

١ ـ الحدّ في اللّغة:

الحدُّ لغةً: المنع؛ ومنه حدود الدّار؛ لمنعها الخارجَ من الدّخولِ والدّاخلَ من الخروج.

ومنه أيضاً سُمّيت العقوباتُ الشّرعيّةُ حدوداً؛ لأنّها تمنع المحدودَ من الرّجوع إلى المعصية.

وإنّما سمّي التّعريفُ حدّاً ـ: لجمعه أفرادَ المحدود، ومنعه من دخولِ الغير(١).

٢ ـ الحدّ في الاصطلاح:

قبل ذكرِ التّعريفِ المختار؛ يحسنُ التّنبيهُ على أنّ

(١) ينظر: اللّسان: (٤/١١٥)، والمصباح: (١/١٣٥).

مواردَ العلماءِ فيه متّحدةٌ؛ وإن تباينتْ عباراتهم في توضيحِ حقيقته والإبانةِ عن ماهيته.

ووجهه: أنّ التّصوّرَ الذّهنيَّ للحدِّ لا يختلفُ لديهم على ما يقتضيه تحريرُ المراد؛ وإنّما اختلفتْ ألفاظهم لاختلافِ مَأتَى كُلٍّ في التّعبير، وأنت إذا تأمّلتَ تعريفاتهم تلك؛ وَضَحَ لكَ الأمر، وزال عنك الإشكال.

خُذْ هذه التّعريفات، واثْقَفْها بتدبُّرٍ واختبار! ـ:

قال التّفتازانيّ: «مُعرّفُ الشّيءِ ما يُقالُ عليه لإفادةِ تصوّره»[1].

وقال القاضي ابنُ سهلان: «هو القول الدّالُّ على ماهيةِ الشّيء»[2].

وعرّفه البهاريُّ بقوله: «مُعرّفُ الشّيء ما يُحملُ عليهِ تصويراً؛ تحصيلاً أو تفسيراً»[3].

وقريبٌ منه قول الغزّيّ[4]:

---

(١) التّهذيب بشرح الخبيصي: ص (٢٠٥)، وانظره مع: خلاصة البيان العجيب: ص (٢٢).

(٢) البصائر النّصيريّة: ص (٧٢).

(٣) سلّم العلوم: (لوحة: ١٥/أ)، ومع شرحه لملاّ حسن: ص (١٨٣).

(٤) نظم الشّمسيّة: ص (٨).

مُعَرِّفٌ مَا قِيلَ لِلتَّصْوِيرِ إمَّا لِتَحْصِيلٍ أَوِ التَّفْسِيرِ

وخُذْ هذا التّعريفَ للكلنبويّ: «قولٌ يُكتسبُ من تصوّره تصوّرُ شيء آخر بكنههِ أو بوجهٍ يُميّزهُ عمّا عداه»[1].

وبالغَ الشّاهُ رفيعُ الدّين في الاختصارِ إذ قال في تعريفه: «كاسبُ التّصوّر»[2].

وأنتَ إذا رَاوَحْتَ فيها وُجوهَ النّظر ـ: غنيٌّ عن تشقيقِ القولِ في مفاداتها، وطلبِ ما بينها من توافقٍ أو افتراق.

ولو رُمتَ تعريفاً يَخْلُصُ لكَ عمّا عداه، وابتغيتَ فيه الكفايةَ دونما سواه؛ لَقُلْتَ إنّه: «ما يُقَالُ على الشّيءِ لِيُفِيدَ تصوّرهُ بالكُنهِ أو بما يُميّزهُ عن كلِّ ما عداه».

شرح التّعريف:

(ما): تشملُ كلَّ معلومٍ تصوّريّ؛ سواء كان مفرداً أو مركّباً.

(يُقال): أي يُحمل حملَ مواطأةٍ لإفادة تصوّر الموضوع.

---

(١) البرهان في المنطق: ص (١١٤).

(٢) تكميل الأذهان: ص (٥١)، وكان الأولى أن يقال: «مُكْسِبُ» لأنّ «كاسب» غير ملحوظٍ فيه التّعدية؛ إلاّ إذا عُبّرَ به على جهة المجاز في المسند.

(ليفيد تصوّره): معنى التّصوّر ـ: حُصولُ صورةِ الشّيء في الذّهن.

(بالكُنه): يُطلقُ الكُنْهُ على الحقيقةِ إذا أحاطتْ بجميعِ الذّاتيّات.

(أو بما يميّزهُ عن كلّ ما عداه): قولنا: «أو» للتّقسيم[١] لا للشّكّ؛ والمميّزُ للشّيء عمّا عداه ـ: هو الفصلُ والخاصّة.

٣ ـ ألقابُ الحدّ:

يقال: الحدّ[٢]، والمُعَرِّف، والتّعريف، والقول الشّارح ـ: واحدٌ.

قال عبدالسّلام الشّنقيطيّ[٣]:

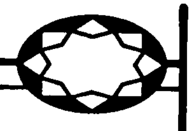
وَهْوَ لِقَوْلِ شَارِحٍ مُرَادِفُ   لِذَاكَ لِلْمُفْرَدِ لا يُخَالِفُ

---

(١) وهو المسمّى: انفصالاً خلويّاً؛ ويقابله الانفصال الحقيقيّ، وقد يقال للشّكّ: التّرديد.

(٢) الحدُّ وإن كان من أنواع التّعريف عند أهل المعقول؛ إلاّ أنّه مرادفٌ له عند أهل العربيّة والأصول.
انظر: شرح نظم الآداب لابن السّمّان الدّمشقي: (لوحة: ٣٢/أ).

(٣) احمرار السّلّم: (لوحة: ٢٩).



الفصل الثّاني

في الغرض من الحدّ

لمّا كان الحدُّ هو غايةَ علمِ التّصوّرات، وكانتِ الأحكامُ والتّصديقاتُ متوقّفةً علىَ معرفتها ـ: اشتدّتِ الحاجةُ إلى تحقيقِ الحدّ، ولَزِمَ التّوَفُّرُ على الاهتمامِ به على قدرِ خصوصيّته.

ونظراً لكثرةِ العلومِ وتشعّبِ فروعها؛ اختصّتْ كثيرٌ من ألفاظِ اللّغةِ بمعاني أخرى؛ إمّا بانتقالها الكلّيّ إلى عُرْفِ أهلِ فنٍّ ما، وإمّا بالإضافةِ والزّيادةِ عليها؛ ممّا ألجأ إلى تحقيقِ معاني الألفاظِ والكَلِم، وتمييزِ مَوَاهِي الأشياءِ والأسماء، دَفعاً للغموضِ ومنعاً للالتباس؛ المُتَسَبِّبَيْنِ عن مواضعاتِ أهلِ الفنونِ واصطلاحِ أربابِ الصّناعات.

وغايةُ ما يكونُ من المُعَرِّفِ للشّيء ـ: استبدال تصوّرٍ غامضٍ بتصوّرٍ واضحٍ منضبط؛ حتى تُفهَمَ الحقائقُ وتتّضحَ المعاني؛ لأنّها إذا تشابكت ـ: نشأ عن ذلك

الخلاف، وانقطعَ الرّجاءُ في استثمارِ الحقّ.

وليس بعيداً عنك؛ أنّ التّصويرَ المنضبطَ لمهايا الأشياءِ يُعمّقُ استيعابها، ويُعينُ على استبيانِ بُنْيَتِهَا.

ولأجلِ التّفاوتِ في مداركِ العقول، والاختلافِ في الطّاقاتِ والقُدَر ـ: تفاوتتْ درجاتُ الحدودِ بحسبِ ذلك؛ إذْ من النّاسِ من يَخْلُصُ إلى التّعريفِ المضبوطِ المستوفي، ومنهم من يُخِلُّ ببعضِ ذلك، أو يُقصّرُ فيه بما يُخرجه عن دائرةِ القبول.

ومطوّلاتُ الأصولِ والميزانِ والمناظرةِ لا تُعنى ببسطِ هذا؛ غيرَ أنّ استقراءَ مباحثاتهم، يتمخّضُ عنه أنّ للحدّ ثلاثةَ أغراض؛ نُلخّصها بحسبِ درجاتها وأولويّتها:

١ ـ معرفة الشّيء بكنهه:

والمقصودُ بهذا عند أرباب المعقول؛ هو أن يضمنَ الحدُّ الوصولَ إلى المجهولاتِ التّصوّريّة، ويتكفّلَ برصدِ الحقائقِ الثّابتةِ للشّيء؛ بحيثُ يدلُّ تمامَ الدّلالةِ على الماهيةِ التي هي كمالُ الوجودِ الذّاتيِّ للشّيء؛ حتى يستوعبَ جميعَ محمولاتها الذّاتيّة، ويتضمّنها إمّا بالفعلِ وإمّا بالقوّة؛ وحينئذٍ تكونُ المساواةُ بين الحدّ والمحدودِ على الوجهِ التّامّ.

ولـمّا كان هذا التّحديدُ مشترطاً فيه حصرُ

الذّاتيّات؛ نَبَّهَ العلماءُ على عُسْرِ الحصولِ عليه؛ لاشتباهِ بعضِ الذّاتيّاتِ بغيرها، وقيام مَثَارَاتِ الغلطِ دونها؛ ممّا جعلَ هذا الأمرَ يحتاجُ إلى غَايةِ التّشمير[1].

غير أنّ هذا العُسْرَ لم يمنعِ الأصوليّينَ وأهلَ المعقولِ من التّمسّكِ باشتراطِ التّحديدِ المُوصِلِ إلى الكُنْهِ والحقيقةِ ـ والقناعة دون ذلك بالتّمييز فقط ـ؛ وكان الباعثُ لهم على هذا التّمسّك: تأكيدَ الوجودِ الحقيقيِّ للأشياءِ في واقعِ الحالِ ونفسِ الأمر؛ حتى قال صاحبُ التّلويحات: «لَيس الغرضُ من الحدِّ التّمييزَ لحصولِه بخاصّةٍ واحدة..؛ بل الغرضُ من الحدِّ تصوّرُ كُنْهِ الشّيءِ كما هو، ويتبعهُ التّمييز»[2].

وإنّما يتحقّقُ هذا الذي ذكروهُ في نوعٍ واحدٍ فقط من أنواعِ التّعريف؛ ألا وهو الحدُّ التّامّ.

إذا عُلم هذا ـ: تبيّنَ أنّ السّعيَ في تحصيلهِ سعيٌ في تحصيلِ صورةٍ لم تكن حاصلةً من قبل؛ بحيثُ تكونُ مساويةً للصّورةِ الموجودةِ في أوصافها الذّاتيّةِ على وجهِ الكمالِ صدقاً ومفهوماً.

---

(١) يراجع: معيار العلم للغزالي: ص (١٥٩)، وشرح حكمة الإشراق للقطب الشّيرازي: ص (٦١).

(٢) منطق التّلويحات للسّهروردي: ص (١٤).

٢ ـ تمييز الشّيء عمّا عداه:

ما دام التّصوّرُ الصّحيحُ غيرَ موقوفٍ على الحدِّ التّامِّ القائمِ على تحديدِ الكُنه؛ فإنّه يمكنُ اكتسابُه بمجرّدِ التّمييزِ الذي يكفي لإفادته[1].

والمقصودُ بالتّمييز: الاعتمادُ على وجهٍ غيرِ مشروطٍ فيه الإيصالُ إلى الكُنه؛ بل يكفي في تركيبهِ الاشتمالُ على الخاصّةِ فقط، أو الجنسِ العالي مع الفصلِ السّافلِ ونحو ذلك؛ بحيثُ متى امتازَ المعرَّفُ عمّا عداه ـ : حصلَ التّصوّرُ وإن لم يبلغْ درجةَ الكمال.

وإنّما قنعَ النّاسُ بمجرّدِ التّميزِ لِعُسْرِ التّحديدِ كما سبق؛ لهذا كانت غالبُ الحدودِ اسميّة.

وإذا كان الأمرُ كذلك؛ فالواجبُ على من أراد تعريفَ شيء أن يختار الخاصّةَ اللاّزمةَ بمعناها الأخصِّ؛ لأنّها أدلُّ على حقيقةِ المعرَّفِ وأشبهُ بالفصل، وهذا أنفع الرّسوم في تعريفِ الأشياء، ويليه في المنزلةِ

---

(١) يراجع في هذه المسألة: شرح القطب على الشّمسيّة: ص (٥)، وحاشية التّصوّرات للسّيالكوتي: ص (٢٢٢)، وشرح الخيّالي على السّعد: ص (٥٩).

التّعريفُ بالخاصّةِ اللاّزِمةِ بمعناها الأعمّ.

أمّا التّعريفُ بالخاصّةِ الخفيّةِ غيرِ البيّنةِ؛ فإنّها لا تفيد تعريفَ الشّيء لكلّ أحد؛ إذ لو عرّفتَ المثلّثَ ـ مثلاً ـ بأنّه: «شكلٌ زواياهُ تساوي قائمتين»؛ فإنّك لم تُعرّفه إلاّ للهندسيّ المستغني عن تعريفك[1].

بقي هنا: الإشارةُ إلى أنّ التّمييزَ يكونُ في الحدّ النّاقصِ وسائرِ الرُّسوم؛ دونَ الحدّ التّامّ.

٣ ـ لفتُ الانتباه:

اختصّ الغرضانِ السّابقانِ بتحصيلِ ما لم يكنْ حاصلاً؛ إمّا تحديداً وإمّا تمييزاً، أمّا هذا الغرضُ (لفت الانتباه) فهو بمعزلٍ عن ذلك؛ وإنّما يُقصدُ لإحضارِ صورةٍ حاصلةٍ من قبلُ لا تحصيلها، ويكون بتفسيرِ مدلولِ لفظٍ بلفظٍ أوضحَ منه دلالةً على المعنى[2].

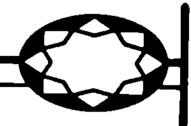
ولفتُ الانتباهِ ليس من أغراضِ التّعريفاتِ الحقيقيّة، وإنّما يُقصدُ من التّعريفاتِ اللّفظيّة؛ إذْ لو قُلتَ

(١) انظر: المنطق للمظفّر: ص (١٠١).

(٢) ويكون هذا الوضوح إمّا لشهرة أو لكثرة أو لتبادر أو غير ذلك؛ ممّا تجده في مطوّلات «البلاغة» عند تفصيل علامات الحقيقة من فنّ البيان.

لأحدٍ مثلاً: الهِزَبْرُ: الأسدُ؛ فإنّك لم تستحصلْ صورةً مجهولةً لمن تخاطبه؛ وإنّما قُمتَ بتفسيرِ لفظِ (الهِزَبْر) بلفظٍ يفهمهُ وهو (الأسد) ـ: فكانَ هذا منك لفتاً لانتباهه.

❧ ❧ ❧



الفصل الثّالث

ما لا يُعَرَّف

التّعريفُ طريقٌ من طُرُقِ التّصوّر، لكنّهُ ليس وَحْدَهُ وسيلةَ هذا التّصوّر؛ لأنّ من الأشياءِ ما لا يمكنُ أن يحيطَ به التّوصيف؛ لامتناعه، أو لتوقُّفِ معرفتهِ على غيرِ الألفاظِ والعبارات، وهذه «اللاّمعرّفات» لا تكادُ تخرجُ عن هذين الأمرين[1]:

١ ـ المُدركات الحسّيّة:

وهي الأشياءُ التي نشعرُ بها بواسطةِ الحواسّ الظّاهرةِ، أو الباطنة.

أمّا الإحساسُ المباشرُ بالحواسّ الظّاهرة؛ فكإدراكِ

(١) يدرج بعض المناطقة «المفرد» ضمن اللاّمعرّفات؛ لكنّ حذّاق المتأخّرين لا يتابعونهم في هذا، ويرونه من عيوب منطق أرسطو.

الألوانِ والأصوات؛ إذْ لا نستطيعُ أن نصفَ اللّونَ الأحمرَ مثلاً لفاقدِ البصر، ولا أن نُعرّفَ صوتَ البُلبلِ لفاقدِ السّمع؛ لأنّ هذه الأمورَ بدهيّةُ الكُنه.

وأمّا إحساساتُ الحواسِّ الباطنة؛ فكالعواطفِ والذّوقيّاتِ الوجدانيّة؛ وأنتَ لو حاولتَ تعريفَ شيءٍ لمن لا يشعرُ به ـ: لَعَجِزْتَ عن نقلِه إليه؛ إلاّ أن تتحدّثَ عن آثارهِ وعلاماتِه لتقرّبَ إليه المعنى[1].

ورغم أنّ حَوَاسَّنَا موازينُ فطريّةٌ تُوصلنا إلى معرفةِ بعض الأشياء؛ إلاّ أنّها محدودةٌ لحكمةٍ إلٰهيّة في ذلك.

وفي رسالة «أيّها الولد» لأبي حامدٍ ـ رحمه الله ـ لفتةٌ لطيفةٌ حول هذا المعنى؛ إذ يقول: «حُكي أنّ عِنّيناً كتبَ إلى صاحبٍ له أن عرّفني لذّةَ المُجامعة؛ كيف تكون؟! فكتب له في جوابه: يا فلان! إنّي كنتُ حسبتُكَ عِنّيناً فقط؛ والآن عرفتُ أنّكَ عِنّينٌ وأحمق؛ لأنّ هذه اللّذّةَ ذوقيةٌ إن تَصِلْ إليها تعرف؛ وإلاّ لا

---

(١) هذه الأمور وإن كانت في حيّز الوجود المحسوس؛ إلاّ أنّ حقائقها فوقَ مجاري المواضعات؛ لذلك يُضطرّ في التّعبير عنها إلى عوارض مختصّةٍ تُقصدُ مباديها؛ وهي كما قال الشّاه رفيع الدّين: «دائرة بين رسومٍ صريحة وحدودٍ كنائيّة»: تكميل الأذهان: ص (٥٣)، وانظرْ أيضاً: شرح القطب على الشّمسيّة: ص (١٢).

يستقيمُ وصفها بالقول والكتابة»[1].

٢ ـ الأجناس العليا:

وهي المعروفةُ «بالمقولات»، وإنّما تعذّرتْ على التّوصيفِ لأنّها كلّيّاتٌ لسائرِ المعاني؛ موجودةٌ في صورةٍ وحداتٍ بسيطةٍ تامّةٍ في الذّهن.

فهي إذن ـ: مفهومٌ بسيطٌ يدخلُ في تركيبِ أيّ مفهومٍ آخر؛ دونَ أن يدخلَ أيُّ مفهومٍ في تركيبهِ هو؛ لأنّه ـ كما قُلنا ـ مفهومٌ بسيطٌ لا يتجزّأ، ولو رُحتَ تُجَرِّدُ الأشياءَ إلى أقلِّ مفهوم ممكنٍ؛ لكانتْ حصيلةَ هذا التّجريدِ هي هذه الأجناسُ العُليا المسمّاةِ «بالمقولات»، ولأَلْفَيْتَهَا أعلى عُموميّةً من سائرِ الأجناس[2].

والجديرُ بالذّكرِ أنّ هذه الأصولَ الكلّيّةَ للمعاني المعبّرَ عنها «بالمقولات»، وقعَ فيها اختلافٌ بين المدارسِ المنطقيّة؛ لكن جرى المحقّقونَ على أنّها عشرٌ[3]؛ وهي:

---

(١) رسالة أيّها الولد: ص (٢٧ ـ ٢٩).

(٢) ويلحق بها الحقائق البسيطة؛ لأنّها في معناها.

(٣) رغم أنّ حصرهم الأجناس العليا في هذه «المقولات العشر» يكاد يكون سخريةً بألباب العقلاء؛ إلاّ أنّهم مصيبون في كونها لا يمكن حدّها وتعريفها؛ ويبقى بعد ذلك المجال متراحباً لإمكان تقصّي أجناسٍ أخرى من خلال اللّغة والوضع.

«الجوهر، والعَرَض، والكمّ، والكيف، والإضافة، والأين، والمتى، والوضع، والملك، والانفعال»[1].

وقد جمعها بعضهم وشرحها فقال[2]:

إنَّ المَقُولاتِ لَدَيْهِمْ تُحْصَرُ
في العَشْرِ وَهْيَ عَرَضٌ وَجَوْهَرُ
فَأَوَّلٌ لَهُ وُجُودٌ قَامَا
بِالغَيْرِ وَالثَّانِي لِنَفْسٍ دَامَا
مَا يَقْبَلُ القِسْمَةَ في الذَّاتِ فَكَمّ
وَالكَيْفُ غَيْرُ قَابِلٍ بِهَا ارْتَسَمْ
أَيْنَ حُصُولُ الجِسْمِ في المَكَانِ
مَتَى حُصُولٌ خُصَّ بَالأَزْمَانِ
وَنِسْبَةٌ تَكَرَّرَتْ إضَافَهْ
نَحْوُ أُبُوَّةٍ أَخَا لَطَافَهْ
وَضْعٌ عُرُوضُ هَيْئَةٍ بِنِسْبَةِ
لِجُزْئِهِ وَخَارِجٍ فَأَثْبِتِ
وَهَيْئَةٌ بِمَا أَحَاطَ وَانْتَقَلْ
مِلْكٌ كَثَوْبٍ أَوْ إِهَابٍ اشْتَمَلْ

---

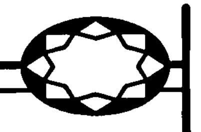
(١) شرح هداية الحكمة للميبذي: ص (٧٨).

(٢) مجموع مهمّات المتون: ص (٢٨).

إنْ يَفْعَلِ التَّأْثِيرُ أَنْ يَنْفَعِلاَ
تَأَثُّرٌ مَا دَامَ كُلٌّ كَمُلا

وأشار إليهم بعضهم على نحو التّرتيب المذكور آنفاً فقال :

زَيْدُ الطَّوِيلُ الأَزْرَقُ ابْنُ مَالِكِ
في بَيْتِهِ بِالأَمْسِ كَانَ مُتَّكِي
بِيَدِهِ غُصْنٌ لَوَاهُ فَالْتَوَى
فَهَذِهِ عَشْرُ مَقُولاَتٍ سَوَا



الفصل الرّابع

في طرق اكتساب الحدّ

ذكرَ العلماءُ ـ بخصوصِ ما يُوصلُ إلى الحدّ ـ عدّةَ طُرق؛ غير أنّ الخلافَ بينهم في أيّها أصحُّ وأولى كان شديداً وعقيماً؛ لتمسّكِ كلِّ طرفٍ برأيهِ ورفضِه ما سواه[1].

ولو أنّك أنعمتَ النّظرَ مليّاً في جملةِ ما ذكروهُ من طُرق، وما رسموهُ من سُبل؛ لوجدتَ أنّ الإصابةَ في أيٍّ منها موصلةٌ إلى تحصيلِ ذاتيّاتِ المقصود، وتبقى ثمرةُ الخلافِ بين هذه الطُّرُقِ في اختلافِ التّعبيرِ عن حقيقةِ الشّيءِ المعرَّفِ من حيثُ الدّقّةُ وإكمالُ الصّورة؛

(١) ينظر: البصائر النّصيريّة لابن سهلان: ص (٣٣٨)، والتّلويحات للسّهروردي: ص (١٤)، والبحر المحيط للزّركشي: (١/٩٤)، وتكميل الأذهان للشّاه رفيع الدّين: ص (٥٤).

مع وُجودِ الاشتراكِ في حصرِ أجزائهِ وإن تباينَ ترتيبها؛ نظراً لخصوصيّةِ كلِّ مسلكٍ في البيانِ والتّحديد.

وجملةُ ما ذكروهُ من طرقٍ ثلاثة:

أوّلها ـ طريق الاستقراء:

أي استقراءُ الجزئيّاتِ الدّاخلةِ في تركيبِ الحدِّ على سبيلِ الحصر؛ والانتقالُ منها إلى الماهيةِ الكلّيّة.

لكنّ هذهِ الأجزاءَ المستقرأةَ وإن أفادتْ في استخلاصِ عناصرِ التّعريفِ وتقريبِ ذاتيّاته؛ فهي لا ترسمُ صورةً مكتملةَ المعالمِ واضحةَ القسماتِ لحقيقةِ المعرَّفِ على حسبِ ما يقتضيه الوضع؛ تماماً كما إذا أردتَ رسمَ صورةِ بيت؛ فرسمتَ جداراً على حِدَة، ثم رسمتَ السّقفَ أيضاً على حِدَة، وقُلْ مثلَ ذلك في الأبوابِ والنّوافذِ وهلمّ جرّاً.

ثانيها ـ طريق القسمة[1]:

وهي أن يُقسمَ الجنسُ بإضافةِ خاصيّاتِ نوعيّةٍ إليه؛ بحيثُ يُتدرَّجُ من المشتركِ إلى المميّز؛ كأن يُقال

---

(١) ينظر: البرهان لإمام الحرمين: (٨٣/١)، فقد ارتضى طريقة القسمة واعتبرها توازي الحدّ تماماً.

مثلاً: «الجسمُ إمّا حيوانٌ أو جماد، والحيوانُ إمّا ناطقٌ أو غيرُ ناطق...» وهكذا.

وقد اشترطوا للقسمةِ ثلاثةَ شُروط:

١ - مطابقةَ القسمةِ لطبيعةِ الشّيء.

٢ - أن تكونَ القسمةُ ثنائيّة؛ كما سبق في المثال.

٣ - أن تكونَ تامّةً كاملة.

ثالثها - طريق التّركيب:

أي تحليلُ المعرِّفِ إلى أجزائه، ثم اختيارُ الذّاتيّاتِ التي قِوَامُهَا الجنسُ والفصلُ القريبان؛ وباقترانهما تكتملُ صورةُ الحدّ[1].

وطريقةُ التّركيبِ - هذه - هي أشهرُ الطُّرُقِ المُوصلةِ إلى الحدِّ الحقيقيّ؛ لذلك سوفَ تحظى بمزيدِ بيانٍ - إن شاءَ الله - بعدَ تفصيلِ الأجزاءِ المكوّنةِ للحدّ[2].

---

(١) من أشهر من تعصّب لطريقِ التّركيبِ ورَدِّ ما سواه؛ القاضي ابنُ سهلان؛ وإن كان قد اعترف بأنّ للقسمة معونةً في طريقة التّركيب؛ انظر: البصائر النّصيريّة: ص (٣٣٨) وما بعدها.

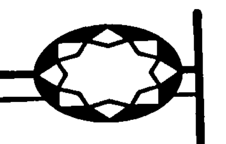
(٢) يتأكّد التّنبيه ههنا على مسألة مهمّة؛ وهي أنّ الذّاتيّاتِ المقوّمةَ يكفي في تركيبها وضبطها الاطّرادُ والانعكاس، أمّا ما يدّعيه=

وتجدرُ الإشارةُ هنا ـ: إلى أنّ البحثَ العلميَّ ـ الحديثَ خاصّةً ـ قد اهتدى إلى كثيرٍ من طُرُقِ التّوصّلِ إلى تعريفاتِ الأشياءِ تعريفاً صحيحاً؛* وإن كانَ هذا خاصّاً بالعُلوم التّجريبيّةِ في الغالب، لهذا فإنّ طريقةَ التّركيبِ وإن صَلَحَتْ للعُلومِ النّظريّةِ ـ كأغلبِ الدّراساتِ الإنسانيّة ـ إلاّ أنّه لا ينبغي فرضها على العلوم الأخرى.

❧ ❧ ❧

= المناطقة من ضرورة تحصيلها وحصرها في واقعِ الأمرِ فهو من أسبابِ فسادِ منطق المتقدّمين، وقد أوضحَ هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «الرّدّ على المنطقيّين»: ص (٦٤) وما بعدها.

على أنّ منطق المتأخرين الإسلاميّين ـ أعني: الشّمسيّة، وجُمَل الخونجي، وسلّم العلوم، والسّلّم المنورق، والتّهذيب، وغيرها ـ قد خلص من سائر ما عيب على المناطقة في مباحث التّصوّرات؛ إلاّ من هذه النّقطة! وإن كان أكثرهم يرتضيها طريقة من الطّرق؛ لا أنّها الطّريقة الوحيدة كما يدّعيه الفلاسفة.



الفصل الخامس

في أجزاء الحدّ

بدهيٌّ أنّ كلَّ معنىً مركّبٍ له أجزاء تشارك في تكوينه وبنائه، والحدُّ واحدٌ من هذه المعاني المركّبة، التي تشتملُ على عناصرَ أساسيّةٍ في تكوينها؛ تُسمّى هذه العناصر ـ: بالكلّيّاتِ الخمس؛ وهي: «الجنس، والنّوع، والفصل، والخاصّة، والعَرَض العامّ»[1].

ووجهُ انحصارها في هذه الخمس ـ: أنّ الذّاتيّ إمّا أن يكونَ تمامَ الماهيةِ أو جزءاً منها؛ وحين يكونُ جزءاً منها فهو إمّا أن يكونَ تمامَ المشتركِ بينها وبين ما سواها ـ: وهذا هو الجنس، أو لا يكونَ تمامَ المشتركِ

---

(١) بعض النّظّار يسمّيها أقسام الكلّيّ؛ وهي بأن تُسمّى أجزاء الحدّ أو مقوّمات التّعريف أحرى من أن تجعل أقساماً.
انظر: شرح الغرّة في المنطق لنجم الدّين الرّازي: ص (٤٣).

غيرَ أنّه يميّزُ الماهيةَ عن غيرها ـ: وهذا هو الفصل[1].

أمّا الذي هو تمامُ المشتركِ فهو النّوعُ والعَرَض، ثم إنّ العَرَض إمّا أن يكونَ خاصّاً أو عامّاً؛ لهذا كانتِ الكلّيّاتُ منحصرةً في الخمس.

أوّلاً ـ الجنس:

ويُعرّف بأنّه: كُلّيٌّ مقولٌ على كثيرينَ مختلفينَ بالحقائقِ في جوابِ «ما هو»[2].

مثاله: ما لو قُلتَ: ما الإنسانُ والأسدُ والفرسُ؟ فإنّ الجوابَ واحدٌ يُقالُ عليها جميعاً وهو: الحيوان.

فالحيوانُ وإن كانتْ أفرادُهُ كثيرةً ومختلفةً في حقائقها وأشكالها؛ إلاّ أنّه يصدقُ عليها جميعاً، ذلك أنّه تمامُ المشتركِ بينها؛ بحيثُ لا يوجدُ جزءٌ سواهُ تشتركُ فيه تلك الأفرادُ على وجهِ الاختصاص.

---

(١) ينظر: الجواهر المنتظمات في عقود المقولات للسّجاعي: ص (٨).

(٢) سلّم العلوم للبهاري: (لوحة: ٩/ب)، والمرقاة المنطقيّة للخيرآبادي: ص (١٧)، والمبادىء المنطقيّة للفيّومي: ص (٦)، وذريعة الامتحان للبروسوي: ص (٣١)، والمبيّن للآمدي: ص (٧٣).

والمراد بتمام المشترك ما لا يكون بين الماهيةِ فيه وبين نوعٍ آخرَ مشاركٍ لها - بشيء من الأجزاء - مشتركٌ سواه، أو سوى ما يدخلُ فيه؛ كالحيوان بالنّسبة للإنسان؛ فإنّه تمامُ المشترك بين حقيقتي الإنسان والفرس مثلاً؛ إذ كلٌّ منهما قد شارك الآخر في ذاتيّات كثيرة كالجوهر والنّامي والحسّاس والمتحرّك؛ إلاّ أنّ الحيوانَ عبارةٌ عن مجموعها[1].

ولعلّكَ استنتجتَ ممّا سبق أنّ الجنسَ جزءٌ لماهيته وذاتيٌّ لها، كما أنّه متقدّمٌ عليها من حيثُ التّعقُّلُ وإن لم يكن متقدّماً عليها في الوجودِ الخارجيّ.

أقسام الجنس:

والنّظرُ فيه ههنا باعتبارِ حالتين؛ حالةٍ باعتبارِ نسبتهِ إلى الماهيةِ التي هو جنسٌ لها، وحالةٍ باعتبارِ دخولِه أو عدمِ دخولِه تحتَ مفهومٍ آخر.

أمّا باعتبارِ الحالةِ الأولى فينقسمُ إلى قسمين:

١ - الجنس القريب:

وهو ما يُقالُ جواباً عن الماهيةِ وعن كلِّ ما

---

(١) انظر: شرح الغرّة في المنطق لنجم الدّين الرّازي: ص (٤٤).

يُشاركها فيه كالحيوانِ مثلاً؛ إذ يُقالُ جواباً عن الإنسانِ وعن سائرِ ما يشاركه في الحيوانيّة.

فالجنسُ القريبُ إذن ـ: إنّما يُتصوّرُ فيما كان عامّاً بين جميع المشاركات فيه وكانت الأجناس إزاءَهُ متعدّدة.

٢ ـ الجنس البعيد:

وهو ما يُقالُ جواباً عن الماهيةِ وعن بعضِ مشاركاتها فيه.

مثاله: لو سُئلَ عن الإنسانِ والشّجر؛ فإنّ الجواب هو: الجسمُ النّامي؛ لكنّ هذا الجوابَ لا يتّجهُ إذا أُجيبَ به عن الإنسانِ والأسدِ مثلاً؛ لوجودِ مشاركٍ آخرَ وهو النّبات.

والحقيقةُ أنّ مراتبَ البعد مختلفةٌ؛ فقد يكون الجنسُ بعيداً لمرتبةٍ واحدةٍ كالجسم النّامي، وقد يكون بعيداً لمرتبتين كالجسم، وقد يكون بعيداً لمراتبَ كالجوهر.

وضابطُ البعد وما تُعرفُ به مراتبه ـ: أن يُنظر إلى المشارك بالبعديّة؛ فإن اتّضحت المشتركات بالنّسبة إلى الجنسِ وكان الباقي واحداً فقط فبعيدٌ لمرتبةٍ واحدة،

ويُتدرّج على هذا النّحو في ترتيبِ الأجناس.

مثالُ ذلك: الجسمُ النّامي بالنّسبةِ للإنسان؛ فإنّ الإنسانَ له مشاركاتٌ في الجسم النّامي وهي الحيواناتُ والنّباتات؛ والجسمُ النّامي تمام المشترك بالنّسبةِ إلى النّبات دون سائرِ الحيوانات؛ لكنّ الجسمَ النّاميَ يُعتبرُ جنساً بعيداً ـ بمرتبةٍ واحدةٍ ـ بالنّسبةِ للإنسانِ والحيوان؛ نظراً لوُجودِ جنسٍ آخرَ لهما أقرب منه وهو الحيوان.

ممّا سبق يتّضحُ لَكَ أنّ ضابطَ ترتيبِ الأجناسِ هو أن تعتبرَ عددَ الأجوبةِ وتُنقصَ منها واحداً، وبتعبير آخر ـ: أن تنظرَ إلى هذا المشاركِ بين هذا الفردِ وبين غيره؛ فإن كان المشاركُ الخارجُ أمراً واحداً فبعيدٌ بمرتبةٍ واحدة، وإن كان الخارجُ اثنن فبعيدٌ بمرتبتين؛ وهكذا[1].

وأمّا باعتبارِ الحالةِ الثّانية؛ فينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

١ ـ الجنس السّافل:

وهو ما لا يكونُ تحته جنسٌ بل أنواعٌ كالحيوان؛ فإنّ تحته الإنسانَ والأسدَ والفَرَسَ وغير ذلك.

---

(١) شرح الغرّة المنطقيّة لقطب الدّين الصّفوي: ص (١٤٢).

٢ ـ الجنس المتوسّط:

وهو ما يكونُ تحته جنسٌ وفوقه جنسٌ أيضاً كالجسمِ النّامي؛ فإنّ تحته الحيوان وفوقه الجسم المطلق.

٣ ـ الجنس العالي:

وهو ما لا يكونُ فوقه جنسٌ كالجوهر؛ فإنّه ليس فوقه جنس، ولكن تندرجُ تحته أجناسٌ ـ: كالحيوانِ والنّباتِ والجمادِ وغيرها.

❧ ❧ ❧

ثانياً ـ النّوع:

وهو كلّيٌّ مقولٌ على كثيرينَ متّفقينَ بالحقائقِ في جوابِ ما هو؛ كالإنسان[1].

وعلى هذا؛ فالنّوعُ هو تمام الحقيقةِ المشتركةِ بين الجزئيّات المُتكثّرةِ بالعددِ فقط في جوابِ (ما هو؟)؛ بخلاف الجنس فإنّ التّكثّرَ فيه ليس بالعدد بل بالحقيقةِ؛

(١) المبادىء المنطقيّة للفيّومي: ص (٥)، وذريعة الامتحان للبروسوي: ص (٣٥)، وشرح سلّم العلوم لمُلاّ حسن: ص (١٤١).

لكن من المعلوم أنّ الجزئيّات إذا تكثّرت بالحقيقةِ فلا بدّ أن تتكثّر بالعدَد قطعاً.

ويُطلق النّوعُ ويُرَاد به معنيان:

أحدهما: النّوع الحقيقي:

وهو ما عُرِّفَ[1].

وثانيهما: النّوع الإضافي:

وهو ما يُطلقُ على كلِّ ماهيةٍ يُقالُ عليها وعلى غيرها الجنسُ في جوابِ ما هو كالحيوان؛ إذْ نوعيّتُه اعتباريّةٌ نسبيّة؛ فهو باعتبارِ ما فوقه نوع، وباعتبار ما تحته جنس.

وكلُّ نوع إضافيٍّ لا بدّ له من فصلٍ يكون جزءاً من ماهيته؛ يُقَوّمها ويميّزها عن الأنواع الأخرى التي تُشاركه في الجنس الذي فوقه. والفصلُ الذي يُقوّمُ نوعَهُ الذي يُساويه لا بدّ أن يُقوّمَ ما تحته من الأنواع أيضاً؛ فالحسّاسُ مثلاً ـ وهو مُقوّمٌ للحيوان ـ يقوّمُ الإنسانَ وغيرَهُ من أنواعِ الحيوانِ أيضاً؛ لأنّ مقوّمَ العالي مُقَوّمٌ للسّافلِ بداهةً.

---

(١) إنّما سُمّي نوعاً حقيقيّاً لكونه تمام ماهية أفراده.

يُنظر: الجمل في المنطق لأفضل الدّين الخونجي: ص (٣٠)، وحاشية التّصوّرات للسّيالكوتي: ص (١٥٥).

وينبغي أن يُعلم هنا ـ: أنّ النّسبةَ بين النّوعينِ الحقيقيّ والإضافيّ هي نسبةُ العمومِ والخصوصِ الوجهيّ؛ لصدقهما على الإنسانِ وانفرادِ الإضافيّ في الحيوان، وانفرادِ الحقيقيّ في النُّقطةِ والعقلِ لبساطتهما.

أقسام النّوع الإضافي:

ينقسمُ النّوعُ الإضافيُّ باعتبارِ دُخولِه تحت غيره؛ ودخُولِ غيره تحته إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ النّوع العالي:

وهو ما كان فوقه جنسٌ عالٍ وتحته أنواعٌ كالجسم المطلق؛ فإنّه يندرجُ تحت الجوهر، ويندرجُ تحته أنواعٌ كالحيوانِ والنّباتِ والجماد وغيرها.

٢ ـ النّوع السّافل:

وهو ما كان فوقه نوعٌ وليس تحته إلاّ أفراد؛ كزيدٍ وعمروٍ مثلاً بالنّسبة للإنسان؛ إذ الإنسانُ نوعٌ من جنسِ الحيوان، وليس تحته نوعٌ آخر إلاّ باعتبار كثرةِ الأفرادِ وتَبَايُنِ أوصافها.

ويُسمّى النّوعُ السّافل ـ: نوعَ الأنواع.

٣ ـ النّوع المتوسّط:

وهو ما كان تحته نوعٌ وفوقه نوعٌ كالنّامي؛ فإنّه يدخلُ تحت الجسم، ويدخلُ تحته الحيوانُ والنّباتُ وغير ذلك.

أقسام النّوع الحقيقي:

ينقسمُ النّوعُ الحقيقيُّ باعتبارِ ما يدخلُ تحته إلى قسمين:

١ ـ النّوع المنفرد:

وهو ما لم يدخلْ تحتَ جنسٍ ويدخلُ تحته أفراد.

مثاله: العقلُ والنُّقطة؛ على القولِ ببساطتهما وعدمِ دُخولهما تحتَ جنسٍ معيّن.

٢ ـ النّوع الحقيقيّ غير المنفرد:

وهو ما يدخلُ تحتَ جنسٍ ويدخلُ تحته أفرادٌ حقيقيّة.

مثاله: الإنسانُ المندرجُ تحتَ جنسٍ ـ وهو الحيوان ـ، ويندرجُ تحته أفرادٌ كزيدٍ وعمرو؛ وهو نفسُهُ النّوعُ السّافلُ الذي مرّ في أقسامِ النّوعِ الإضافي.

ثالثاً ـ الفصل

وهو كلّيٌّ مَقُولٌ على الشّيءِ في جوابِ أيِّ شيءٍ هو في ذاته ـ أي في حقيقته وجوهره ـ؛ كما إذا سُئل: الإنسانُ بأيّ شيءٍ هو في ذاته؟ فيُجاب: بأنّه ناطق[1].

وعلى هذا؛ فالفصلُ هو الجزءُ المختصُّ بالماهيةِ بحيثُ يميّزها عن جميعِ ما عداها؛ كما أنّ الجنسَ هو جُزؤها المشتركُ الذي يكونُ جزءاً للمَهَايا الأخرى أيضاً.

أقسام الفصل:

ينقسمُ الفصلُ باعتبارينِ اثنين:

أوّلهما: باعتبارِ تمييزِه للماهيةِ التي هو فصلٌ لها؛ وله بهذا الاعتبارِ قسمان:

---

(١) المرقاة للخيرآبادي: ص (١٨)، وحاشية التّصوّرات للسّيالكوتي: ص (٢٢٣)، ومرآة الشروح للبهاري: ص (١٤٤).

هذا؛ وليُعلم أنّ النّاطقيّة هنا ليس المراد بها ما يرادف الكلام؛ وإنّما يُقصد بها: «القوّة العاقلة المفكّرة التي يقتدر بها على إدراك العلوم والآراء».

ينظر: آداب البحث والمناظرة لفضيلة العلاّمة محمّد الأمين الشّنقيطي: (٣٢/١).

١ ـ فصل قريب:

وهو المميّز للماهية عمّا يشاركها في الجنس القريب؛ كالنّاطق في تمييزه للإنسان عمّا يشاركه في الحيوانيّة[١].

ومنه أيضاً الحسّاسُ بالقياسِ إلى الحيوان؛ لأنّه لوحظ بالقياسِ إلى نوعه المساوي له.

٢ ـ فصل بعيد:

وهو المميّزُ للماهيةِ عمّا يُشاركها في الجنسِ البعيد؛ كالحسّاسِ في تمييزِه للإنسانِ عمّا يُشاركهُ في الجنسِ البعيدِ الذي هو النّامي.

وثانيهما: باعتبارِ نسبتهِ إلى الجنسِ أو النّوع، وله بهذا الاعتبارِ قسمان أيضاً:

١ ـ فصل مُقَوّم:

وإنّما سُمّي مقوّماً لدخوله في قِوَام النّوعِ وحقيقته؛ فالنّاطقيّةُ ـ مثلاً ـ تدخلُ في قِوَامِ حقيقةِ الإنسان، وهي جزؤُهُ الذي لا يتقوّمُ إلاّ به.

---

(١) وبهذا يتّضح ضعفُ قولِ من يكتفي بإفرادِ الفصلِ في الذّكر عند التّعريف، إذ الفصلُ لا يفيد سوى التّمييز، والتّمييزُ لا يتحصّل إلاّ بعد الاشتراك.

ينظر: مطالع الأنظار على شرح الطّوالع للأصفهانيّ: ص (٣).

٢ ـ فصل مقسّم:

وهو ما نُسِبَ إلى الجنسِ ليقسمه إلى نوعين؛ كتقسيمِ الحيوان ـ مثلاً ـ إلى ناطقٍ وغيرِ ناطق.

ويتأكّدُ التنبيهُ هنا على أنَّ كلَّ مُقَوّمٍ للنّوعِ العالي مُقَوّمٌ للنوعِ السّافل؛ لأنّ العاليَ داخلٌ في قِوَامِ السّافل؛ وجزءُ الجزءِ جزءٌ.

مثاله: الحسّاسُ ـ فكما أنّه مُقَوّمٌ للحيوانِ فهو مُقَوّمٌ للإنسان، وليس كلُّ مُقَوّمٍ للسّافلِ مقوّماً للعالي؛ إذِ النّاطقُ مُقوّمٌ للإنسانِ وليس مُقَوّماً للحيوان.

كما أنّ كلَّ مُقسّمٍ للسّافلِ مُقَسّمٌ للعالي؛ لأنّ النّاطقَ كما يُقَسّمُ الحيوانَ إلى ناطقٍ وغيرِ ناطق، فكذلكَ يُقَسّمُ العاليَ عنه الذي هو النّامي، ويُقَسّمُ ما هو أعلى... إلخ؛ ولا يصحُّ العكسُ كما سبق[1].

❧ ❧ ❧

رابعاً ـ الخاصّة:

هي كلّيٌّ خارجٌ عن حقيقةِ الأفرادِ محمولٌ على

---

(١) ينظر: مختصر المنطق لابن عرفة: ص (٦٥).

أفرادٍ واقعةٍ تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط؛ كالضّاحكِ والكاتبِ بالنّسبةِ للإنسان[1].

وهي وإن عمّتْ جميعَ الأفرادِ التي تختصُّ بحقيقتها سُمّيتْ «غير شاملة» كالكاتب بالفعل.

والخاصّةُ قد تُطلقُ على معنًى آخر؛ وهو ما يختصُّ بالشّيءِ بالقياسِ إلى بعضِ ما يُغايره، وتُسمّى «إضافيّة»، فالماشي ـ مثلاً ـ خاصّةٌ للإنسانِ بالقياسِ إلى الشّجر[2].

والخاصّةُ إمّا أن تكونَ مُساويةً لموضوعها كالضّاحكِ بالنّسبةِ للإنسانِ؛ وإمّا أن تكونَ مختصّةً ببعضِ أفرادهِ كالفقيهِ والشّاعر؛ إذ ليس يَطَّرِدُ في كلِّ إنسانٍ أن يكون فقيهاً أو شاعراً.

***

خامساً ـ العَرَضُ العام:

وهو الكلّيُّ الخارجُ عن ماهيةِ ما تحته من الأفرادِ

---

(١) المرقاة للخيرآبادي: ص (٢٠)، والمبادىء المنطقيّة للفيّومي: ص (٦)، وآداب البحث والمناظرة للشّيخ الأمين: (١/٣٠).

(٢) المرآة للشّيركوتي: ص (٢٠).

المقولِ على الحقائقِ المختلفة، كـ «الماشي» المحمولِ على أفرادِ الإنسان[1].

هذا؛ وقد يكون العَرَضُ نسبةً مُلازِمةً تنشأُ عن تزاوجِ معنيينِ أو مفهومينِ يُكوّنانِ مفهوماً جديداً؛ أو ينشأ عن مفهومٍ واحدٍ له مَحَامِلُ متعدّدةٌ مُتفاوتة؛ وحينئذٍ يقعُ العَرَضُ فيّ بعضِ أحوالِهِ بالنّسبةِ إلى ذلك ذاتيّاً؛ لا هو مُفارقٌ تماماً لحقيقةِ المفهوم، ولا هو ذاتيٌّ مُلازمٌ لها، لذا أطلقنا على هذا القسم «العوارضَ الذّاتيّة».

مثال ذلك: عدمُ الالتقاءِ وامتناعُ التّقاطعِ في الخطّينِ المتوازيين؛ فإنّهما لا يلتقيانِ في أيِّ وجهٍ ولو خرَجَا إلى غيرِ نهاية.

ومعلومٌ أنّ الخطّينِ المتوازيينِ لا يدخلُ في حقيقةِ كلِّ واحدٍ منهما عنصرُ عدمِ الالتقاء، بل ينشأُ هذا العنصرُ عن اقترانِ مفهومِ كلِّ خطٍّ بالآخر؛ ممّا يجعلُ هذا الوصفَ مقارناً للحقيقةِ الجديدةِ التي كوّنَها التّوازي المذكور؛ دون أن يكونَ جزءاً ذاتيّاً فيها.

❀ ❀ ❀

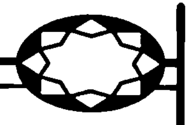
---

(١) ينظر: تعليقات ابن رسول على عبدالحكيم: ص (٣١٨)، ومرآة الشّروح للبهاري: ص (١٥٦).

تنبيـه:

لمّا كان مبنى الحدِّ على اشتراطِ الذّاتيّات؛ فإنّ من المناسبِ بيانَ ما هو ذاتيٌّ وما هو عَرَضيّ، والذّاتيُّ بالمعنى الشّامل ـ: هو ما ليسَ بخارجٍ عن حقيقةِ الأفراد؛ وعلى هذا ـ: فالثّلاثةُ الأُوَلُ من الكلّيّاتِ تُسمّى ذاتّيات، والباقيانِ يُطلقُ عليهما ـ: العَرَضِيّان.

ويُقصدُ بالذّاتيّ معنىً أخصُّ مما سبق؛ بحيث يختصُّ بما كان داخلاً في حقيقةِ أفراده، وبناءً على هذا فلا يُطلقُ الذّاتيُّ إلا على الجنسِ والفصلِ فقط.



الفصل السّادس

في سِنَادِ التّركيب بين أجزاء الحدّ

اتّضح لنا آنفاً أنّ الحدَّ مكوّنٌ من عدّةِ أجزاءَ تمثّلُ قِوَامَهُ وحقيقته؛ وبقي أن نعرفَ كيف تتآلفُ تلك الأجزاءُ في نسقٍ واحدٍ حتى تعطينا صورةً كاملةً للتّعريفِ المطلوب.

قبل التّطرقِ لهذه المسألةِ لا بُدّ من التّسليم بأمرين:

أحدهما: أنّ أجزاءَ الحدِّ متغايرةُ الحقائق.

ثانيهما: أنّ التركيبَ بين أجزاءِ الحدِّ على وجهٍ صحيحٍ موصلٌ إلى الحدّ.

إذا وضح هذا فليُعلمْ أنّ سِنَادَ التّركيبِ بين أجزاءِ الحدِّ هو الوضع؛ لأنّه يُسْلَكُ في التّأليفِ بين الذّاتيّاتِ أن يكونَ معنى الحدِّ في الذّهنِ مطابقاً للمحدودِ في

الوجود، ومن البدهيّ أنّ المحدودَ لا يُتصوّرُ ولا يُوجدُ إلاّ بتأليفٍ مخصوصٍ لأجزائه «كالسّريرِ لا يكفي في وُجودهِ جمعُ الخشبِ وتركيبه كيف كان، بل لا بُدّ أن يكونَ مع ترتيبٍ وهيئةٍ مخصوصة»[1].

فتحصيلُ الحدِّ ـ إذن ـ يتطلّبُ تركيباً مخصوصاً لمقوّماتِ الشّيءِ مُشابهاً ومحاذياً لتركيبها في الوجود؛ قال ابنُ سهلان موضّحاً طريقةَ تركيبِ الحدّ: «نَعْمِدُ إلى الأشخاصِ التي لا تنقسمُ من جملةِ المحدودِ سواء كان المحدودُ جنساً أو نوعاً، ونتعرّفُ المقولةَ التي هي واقعةٌ فيها من جملةِ المقولاتِ العشر، ولا نكتفي بشخصٍ واحد؛ بل إن كان المحدودُ جنساً الْتَقَطْنَا أشخاصاً من أنواعٍ واقعةٍ تحته، أو كان نوعاً قَصَدْنَا إلى عدّةٍ من أشخَاصه، ونأخذُ جميعَ المحمولاتِ المقولةِ لها في تلك المقولةِ من الأجناس؛ وما هو كالأجناسِ والفُصولِ أو فُصولِ الأجناس.. ثم نأخذُ الأعمَّ ونُرْدِفُهُ بالخاصِّ القريبِ منه مُقيّداً به.. ونجتهدُ في الاحترازِ من التّكريرِ مثل أن نقول: جسمٌ ذو نَفَسٍ حسّاس حيوان؛ فإنّ الحيوانَ قد تكرّرَ تارةً منفصلاً وتارةً مجملاً، فإذا جمعتَ هذه المحمولاتِ على هذا الوجهِ نازلاً من

---

(١) البصائر النّصيرية: ص (٧٤).

الأعمّ إلى الأخصّ؛ ووجدتَها مساويةً للمحدودِ في الحملِ والمعنى ـ: كان القولُ المؤلَّفُ منها دالاً على كمالِ حقيقةِ الشّيءِ وهو الحدّ»[1].

فعمليّةُ التّعريفِ ـ باختصارٍ شديدٍ ـ قائمةٌ على تحليلِ الشّيءِ المرادِ تعريفُهُ إلى أجناسه، ثم تركيبهِ مع الفصلِ النّوعيّ[2]؛ مع مراعاةِ تقديمِ الجنسِ على الفصل؛ لأنّ ذِكْرَ الجنسِ والفصلِ القريبينِ يُعتبرُ مادّةَ للحدّ. وترتيبُ ذلك على مقتضى الوضعِ المذكورِ هو صورةُ الحدّ؛ والإخلالُ بِالمادّةِ أو بالصّورةِ إخلالٌ بالحدّ نفسه[3].

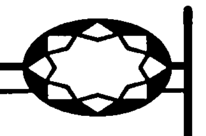
❦ ❦ ❦

---

(١) البصائر النّصيريّة: ص (٣٤٣ ـ ٣٤٤) بتصرّف.

(٢) وقد يُعبّر عن هذا كلّه: بحصر الذّاتيّات ثم ترتيبها ترتيباً وضعيّاً.

(٣) مطالع الأنظار للأصفهاني: ص (١٢).



الفصل السّابع

في مَثَارَاتِ الغلطِ في الحدود

بما أنّ الحصولَ على الحدِّ يستلزمُ ترتيباً مخصوصاً تُرَاعَى فيه الذّاتيّاتُ بحسبِ أولويّتها، فإنّ مراعاةَ ذلك على وجهِ الدّقّةِ والكمالِ قد يكونُ أمراً عسيراً؛ لأنّ العثورَ على جميعِ الذّاتيّاتِ في كلِّ شيءٍ ليس أمراً ميسوراً دائماً، فربّما أَخِذَ الجنسُ البعيدُ على اعتقادِ أنّه قريب، وربّما اشتبهتِ اللّوازمُ البيّنةُ للشّيءِ بذاتيّاته؛ فتُؤخذ مكانَ الذّاتيّات، ثم يُرَكَّبُ منها الحدّ، والذّهنُ في كلِّ ذلك غيرُ منتبه لدقائقِ الفُروقِ بين الذّاتيّاتِ واللّوازمِ البيّنةِ لتقاربها واشتباهها[1].

لهذا كان التّنبيه على مَثاراتِ الغلطِ التي تحصلُ

(١) ينظر: البصائر النّصيريّة: ص (٨٠)، ومعيار العلم: ص (١٨)، والمستصفى: (١/١٨).

في أجزاءِ الحدِّ من الأهميّةِ بمكان، وهي إنّما تقعُ في واحدٍ ممّا يلي:

*

١ ـ الجنس:

وتقع مثارات الغلط فيه من وجوه:

منها: أن يُؤخذَ الفصلُ مكانَ الجنس؛ كقولهم في تعريفِ العشق: «هو إفراطُ المحبّة»، والصّحيحُ أن يقال: «المحبّةُ المفرطة».

ومن ذلك أخذُ جنسٍ بَدَلَ جنس؛ كأخذِ المَلَكَةِ بَدَلَ القوّةِ في قولهم عند تعريفِ العفيف: «هو الذي يقوَى على اجتنابِ اللّذّاتِ الشّهوانيّة»، وهذا غيرُ سديد؛ لأنّ الفاجرَ يَقْوَى على ذلك أيضاً لكنّه لا يفعل[1].

ومن ذلك أيضاً أخذُ النّوعِ مكانَ الجنس؛ كقولهم في تعريفِ الشّرّ: «هو ظلمُ النّاس»، والحقُّ أنّ الظُّلمَ نوعٌ من أنواعِ الشَّرِّ لا أنّه هو نفسه.

ومنه أخذُ الموضوعِ ـ أو المادّةِ ـ مكانَ الجنس؛ كقولهم في تعريفِ السّرير: «خَشَبٌ يُجْلَسُ عليه»؛ فالخشبُ مادّةٌ للسّريرِ لا عَيْنُهُ، وإنّما صارَ سريراً لتركيبه وصُنعه على هيئةٍ مخصوصةٍ بأمورٍ مخصوصة.

---

(١) ومثله أخذ القوّة بدل الملكة.

ومنه أيضاً أخذُ ما كانَ ـ وليس الآنَ موجوداً ـ مكانَ الجنس؛ كتعريفهم للرّمادِ بأنّه: «خشبٌ محترق»، والحقُّ أنّ الرّمادَ ليس خشباً؛ بل كان كذلك فيما سبق.

ومن ذلك أيضاً أخذُ الجزءِ مكانَ الجنس؛ كقولهم في العَشَرَةِ: «هي خمسةٌ وخمسة».

* * *

٢ ـ الفصل:

وتقعُ مَثَارَاتُ الغلطِ فيه من وجوهٍ أيضاً:

منها: أن يُؤخذَ الجنسُ مكانَ الفصل.

أو يُؤخذَ ما هو خاصّةٌ أو عَرَضٌ أو لازمٌ مكانَ الفصل؛ لأنّ هذه الأمورَ تُشبهُ الانفعالاتِ من حيث قُصُورُهَا عن أن تكونَ قِوَاماً للذّات.

* * *

٣ ـ الجنس والفصل معاً:

وتقعُ فيهما مَثَاراتُ الغلطِ من وجهين:

الأوّل: أن يُستعملَ في الحدِّ الألفاظُ المحتملة؛ كاستعمالِ الألفاظِ المجازيّةِ والغريبةِ والمشتبهة.

الثّاني: أن يُعَرَّفَ الشّيءُ بما هو أخفى منه، أو لكونَ معرفةُ ذلك الشّيءِ متوقّفةً عليه.

مثالُ ما هو أخفى: قولهم في تعريفِ النّار: «هي جسمٌ شَبِيهٌ بِالنَّفَسِ».

ومثالُ الثّاني: أخذُ أحدِ المُتَضايِفَيْنِ في حدِّ الآخرِ كالأبِ والابن[1]، وإنّما الصّوابُ أن يُقالَ في حدِّ الأبِ - مثلاً -: «هو حيوانٌ يُولدُ من نطفتهِ آخرُ من نوعه».

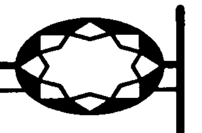
هذا؛ ولمّا كان التّدقيقُ في هذهِ الأمورِ صعباً في كثيرٍ من الأحيان؛ فإنّ للمتكلّمين مسلكاً آخرَ في رعايةِ الحدِّ، وهو أنّهم لا يَحُدُّونَ إلاّ بما يُلازمُ المحدودَ طرداً وعكساً[2]، وليس عندهم فرقٌ بين الفصلِ والخاصّة، والحقيقةُ أنّ مسلكَهم في الحدِّ أسدُّ وأحسن.

(١) ينظر: مطالع الأنوار للأرموي: ص (٩٧).

(٢) لذلك قالوا في حَدِّ الحدّ: إنّه المطّردُ المنعكس.

ومعنى الطّرد: المُلازَمَةُ في الثّبوت، ومعنى العكس: المُلازَمَةُ في الانتفاء؛ أي: كلّما وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدود، وكلّما انتفى انتفى.

يراجع: شرح العلاّمة محمّد بن يوسف السّنوسيّ على مختصره: ص (٢٧).



الفصل الثّامن
في تعدّد الحدود

هل يمكنُ أن يكونَ للشّيءِ الواحدِ عدّةُ حدود؛ أم لا يكونُ له إلاّ حَدٌّ واحدٌ فقط؟.

هذه المسألةُ كانتْ من عَوَالِي المشكلاتِ العلميّةِ بين نظّارِ العلماءِ فيما سبق؛ وقد تعصّبَ قُدماءُ المناطقةِ للمنعِ من هذا التّعدّد؛ محتجّينَ لذلك بأنّه يُؤدّي إلى المناقَضة، ويُبْطِلُ أن يكونَ الحدُّ الأوّلُ حقيقيّاً؛ لأنّ ذاتيّاتِ الشّيءِ إذا وجبَ إيرادُهَا كلّها في الحدّ الحقيقيّ فلا يبقى للحدّ الثّاني من الذّاتيّاتِ شيءٌ يُورَدُ فيه، وإنّما غايةُ ما يكونُ ـ عند إيهامِ التّعدّد ـ هو تبديلُ ألفاظِ الحدّ ببعضِ مُرادفاتها، أو الاختلاف في العبارات فقط[1].

---

(١) ينظر: البصائر النّصيريّة لابن سهلان: ص (٧٥)، والبحر المحيط للزّركشي: (١/٩٩)، والرّسالة الرّشيديّة في المناظرة: ص (٩٠)، وشرح الحسينيّة في المناظرة لمفتي زاده: ص (٨٩).

ويرى الأصوليّون وكثيرٌ من المناطقةِ - المتأخّرين المسلمين - أنّ تعدّدَ الحدودِ أمرٌ ممكنٌ ولا غبارَ عليه؛ بدليلِ أنّه لا يمتنعُ في اللّغةِ أن يكونُ للشّيءِ عدّةُ أوصاف، كلٌّ منها يحصرهُ ويميّزُه؛ كما تُعرّفُ الحركةُ - مثلاً - بأنّها: «النّقلة» تارةً و «الزّوال» تارةً و «الذّهاب في جهة» تارةً أخرى.

والحقيقةُ - عند إنعام النّظر - أنّه لا خلافَ بين الفريقين؛ لأنّ من اشترطَ في الحدّ «معرفة الشّيءِ بكنهه» منعَ من تعدّدِ الحدود[1]، ومن قال إنّ الغرضَ من الحدّ مرجعُه إلى «التّمييز» جوّزَ التّعدّدَ فيه، وقد أشارَ ابنُ الحاجب - رحمه الله - إلى قريبٍ من هذا حيثُ قال: «إنّ امتناعَ تعدّدِ الحدّيْنِ الذّاتيينِ مبنيٌّ على تفسيرِ الذاتيِّ بما لا يمكنُ تصوّرُ فهمِ الذّاتِ قبل فهمه»[2].

وطالبُ العلمِ الذي يَقْنَعُ بمجرّدِ تمييزِ المحدودِ

---

(١) تجدر الإشارةُ إلى أنّ مبنى المنعِ هو كون «الفصل القريب» علّةً لتحصيل الجنس وتعيّنه؛ فإذاً وُجد فصلان قريبان لحقيقةٍ واحدةٍ واعتبر كلٌّ منهما علّةً للجنس، فإنّه يلزمُ عليه تواردُ علّتين مستقلّتينِ على معلولٍ واحدٍ وهو باطل.

ينظر: مرآة الشّروح للبهاري: ص (١٤٩).

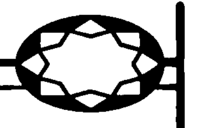
(٢) البحر المحيط للزّركشي: (٩٩/١)، وبمعناه في: منتهى الوصول والأمل: ص (٦).

عمّا عداه؛ لا يهتمُّ كثيراً لهذا التّعدّد؛ لأنّ الحكمَ على الشّيءِ إذا كان فرعاً عن تصوّره، وتصوّرُهُ غيرُ موقوفٍ على الحدِّ الحقيقيّ؛ فالتّعريفُ الذي يميّزُ المعرَّفَ عن غيرِه كافٍ لحصولِ التّصوّر، وكُتُبُ العلومِ خيرُ شاهدٍ على هذا؛ ناهيك عن قلّةِ الحدودِ الحقيقيّةِ التّامّةِ إذا ما قُورِنَتْ بغيرها، فالخطبُ - إذن - يسيرٌ في هذا.



الباب الثّاني

في أقسام الحدّ



الفصل الأوّل

في أقسام الحدّ

سبق أنّ التّعريفَ الحقيقيَّ هو ما استلزمَ تصوّرُهُ تصوّرَ المعرَّف، وإذا تَمَهَّدَ هذا؛ فإنّ المعرّفَ الحقيقيَّ ينقسمُ باعتبارين اثنين:

أحدهما: باعتبار الماهية المعرَّفة:

وينقسم باعتبارها إلى قسمين:

١ ـ التّعريف الاسميّ:

وهو ما قُصِدَ به تصوّرُ الماهيةِ التي لم يُعلمْ وُجودها، سواء كانت موجودةً في الواقعِ وهي غيرُ معلومةِ الوجود، أو لم تكن موجودةً أصلاً، وهو لهذا يختصُّ بالمفاهيم والمَهَايا الاعتباريّةِ والحقائقِ الاصطلاحيّةِ التي لاَ يُعلمُ وجودُ ما تَصْدُقُ عليه في

الخارج[1]؛ سواء اشتهرتْ تلك المَهَايا بالعدمِ أم لم تشتهر.

مثاله: قولنا في تعريفِ العَنْقَاء: «إنّها طائرٌ عجيبُ الشّكلِ طويلُ العُنُق» فهذا التّعريفُ قَصَدْنَا به بيانَ حقيقةِ شيءٍ لا وُجودَ له في الخارج، وإنّما شرحنا اسمه تقريباً للأفهام.

وهذا النّوعُ من التّعريفاتِ هو الغالبُ في تعاريفِ العُلُومِ في بداياتِ تعليمها للمبتدئين[2]؛ لأنّهم لا يعلمونَ عن تفصيلاتها وحقائقها شيئاً، ثم تكونُ بعد الإحاطةِ والتّمرّسِ بمسائلِ العلومِ تعريفاتٍ حقيقيّةً.

فَقُصَارى التّعريفِ الاسميّ أنّه كاشفٌ عن مفهومِ الاسمِ فقط، وهذا ما جعل المحقّقين من العلماء يرونَ أنّ التّعريفَ الاسميّ من أنفعِ أنواعِ التّعريفات؛ خاصّةً

---

(١) الوجود أعمّ من الموجود؛ والاسميّ إنّما يُنظر فيه من حيث إنّه موجود أم لا فقط.
ينظر: شرح هداية الحكمة للميبذي: ص (٦٩).

(٢) روّاد مدرسة المنطق الإسلاميّ يرون أنّ أغلب الحدود اسميّة؛ بناءً على قولهم بأنّ المهايا اعتباريّة لا حقيقيّة؛ وهذا حقّ.
ينظر: المعتبر في الحكمة لأبي البركات البغدادي: (٦٢/١)، والرّدّ على المنطقيّين لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص (٨) وما بعدها.

وأنّ الاطّلاعَ على حقائقِ الأشياء وفصولها من الأمور العسيرة[1].

٢ ـ التّعريف الحقيقيّ:

وهو ما قُصِدَ به تصوّرُ الماهيةِ التي عُلِمَ وُجودها؛ وهو لهذا يختصُّ بالمَهَايا الموجودة فقط[2].

ويُحملُ عليه تعريفاتُ العُلومِ بعد الإحاطةِ بمسائلها وأبوابها والتّصديقِ بوجودها، وكذا تعريفاتُ سائرِ الموجودات.

مثاله: تعريفُ الإنسانِ بأنّه: «الحيوانُ النّاطق»؛ فهذا ونحوه قُصِدَ به شرحُ حقيقةِ شيءٍ له أفرادهُ الموجودةُ في الخارج.

والواقع أنّ الفرقَ بين التّعريفينِ الحقيقيّ والاسميّ اعتباريّ؛ إذ قد ينقلبُ الاسميُّ حقيقيّاً إذا عُلم وُجُودُ ما يصدُق عليه في الخارج، أو أُحيطَ بتفصيلاته على وجهِ اليقين.

---

(١) ينظر: حاشية القرَه داغي على منطق البرهان: ص (١٢١).

(٢) يختصّ النّوع الثّاني بهذه التّسمية رغم أنّ كلاً من القسمين يُطلق عليه التّعريف الحقيقيّ؛ لكنّ الأوّل باعتبار الاسم، والثّاني باعتبار الحقيقة التي هي الوجود الخارجيّ.

مثالُ ذلك ـ قولنا في تعريفِ المثلّث: «هو شكلٌ تحيطُ به ثلاثةُ خُطوط» فهذا تعريفٌ يمكنُ أن يكون اسميّاً، ويمكن أيضاً أن يكون حقيقيّاً؛ فإن كان تعريفُه بعد وُجودِه في الخارجِ فهو تعريفٌ حقيقيّ، وإن كان قبلَ وُجودِه في الخارجِ فهو تعريفٌ اسميّ.

❦ ❦ ❦

ثانيهما: باعتبار ما يتركّب منه المعرَّف:

ينقسمُ المعرِّفُ الحقيقيُّ بقسميهِ ـ الاسميِّ والحقيقيِّ ـ إلى حدٍّ ورسم، وكلٌّ من الحدِّ والرّسمِ ينقسمُ إلى تامٍّ وناقصٍ؛ وإليكَ التّفصيل:

١ ـ الحدّ التّام:

وهو ما كان مؤلّفاً من الجنسِ والفصلِ القريبين[1]؛ لاشتمالهما على جميعِ ذاتيّات المعرَّف.

ولكَ فيه أن تُوردَ الذّاتيّات على وجهِ الإجمال، أو تُورِدها على سبيلِ التّفصيلِ كما سيأتي.

---

(١) ينظر: شرح إيساغوجي للأنصاري: ص (٦٣)، وتحرير القواعد المنطقيّة للقطب الرّازي: ص (٧٩)، وحاشية العصام على التّصوّرات: ص (٣٠٢).

ولا بُدّ فيه من تقديمِ الجنسِ على الفصل، وتقييدِ أحدهما بالآخر[1].

مثاله: قولنا في تعريفِ الإنسان: «حيوانٌ ناطق».

فالحيوانُ جنسٌ قريبٌ للإنسانِ، والنّاطقُ فصلٌ قريبٌ له أيضاً؛ إذ الشّيءُ الذي يشتركُ فيه الإنسانُ مع غيرِه هو «الحيوانيّة»، والشّيءُ الذي يَفْصِلُهُ عن غيرِه هو «النّاطقيّة»؛ فتعريفُ الإنسانِ بجنسِهِ وفصلِهِ القريبين ـ: تعريفٌ له بجميع ذاتيّاته وأجزائه؛ لذلك سمّي تامّاً[2].

ويمكن أن تقولَ في تعريفه أيضاً: «جسمٌ نامٍ حسّاسٌ متحرّكٌ بالإرادةِ ناطقٌ»، وهذاحدٌّ تامٌّ للإنسانِ ـ وهو نفس الأوّل ـ إلاّ أنّه أكثر تفصيلاً؛ والحدودُ تُصانُ عن الإسهابِ ما أمكن؛ إلاّ إذا كانت الماهيةُ مجهولةً للسّائل؛ فيجبُ حينئذٍ التّفصيل.

ومثاله أيضاً: قولنا في تعريفِ المبتدأ: «هو الاسمُ المُجَرَّدُ عن العواملِ اللّفظيّة».

---

(١) سلّم العلوم للبهاري: (لوحة: ٥/أ)، وفتح الرّحمن للأنصاري: ص (٤٥).

(٢) ينظر: شرح الحسينيّة في المناظرة لمفتي زاده: ص (٨٤).

٢ ـ الحدّ النّاقص:

وهو ما كان مُؤلّفاً من الجنسِ البعيدِ والفصلِ القريب، أو كان بالفصلِ وحده[١].

وإنّما سُمّي ناقصاً؛ لعدمِ استيفائه جميعَ ذاتيّاتِ الشّيءِ؛ لأنّه حينئذٍ لا يُساويهِ في تمامِ المعنى؛ لاقتصارهِ على بعضِ الذّاتيّاتِ دون استيعابها.

وعلى هذا؛ فدلالةُ الحدِّ الناقصِ على المحدودِ إنّما هي بالالتزامِ لا بالمطابقة؛ لأنّها دلالةُ جُزءٍ مختصٍّ على الكلّ.

مثاله: قولنا في تعريفِ الإنسان: «جسمٌ ناطقٌ».

فالجسمُ جنسٌ بعيد، والنّاطق فصلٌ قريب، وكان الأَوْلى أخذ الجنس القريبِ لِتَتِمَّ المساواةُ بين الحدِّ والمحدود.

وقولنا في تعريفه: «ناطقٌ!» حدٌّ ناقصٌ أيضاً؛ لاقتصاره على الفصلِ القريبِ وحده.

ومثاله أيضاً: قولنا: «الكلمةُ قولٌ مفرد» وقولنا في تعريفِ الحديثِ الصّحيح: «هو ما اتّصلَ سَنَدُهُ وخَلاَ من الشّذوذِ والعِلّة».

---

(١) عدّ بعضهم تقديم الفصل القريب على الجنس القريب حدّاً ناقصاً؛ وفيه نظر.

٣ ـ الرّسم التّامّ:

وهو ما كان مُؤلّفاً من الجنسِ القريبِ والخاصّةِ المُلازِمَة[١].

وإنّما سُمّي تامّاً لمشابهتِهِ الحدَّ التامَّ؛ لاشتمالهِ على الجنسِ القريبِ والخاصّةِ الشّاملةِ التي تميّزه عن غيره؛ أي أنّه يشتمل على الذّاتيّ والعَرَضيّ.

ولا بُدّ في الرّسمِ التّامِّ من تقديمِ الجنسِ القريبِ على الخاصّة.

مثاله: قولنا في حدِّ الإنسان: «حيوانٌ ضاحك»؛ فالضّاحكُ خاصّةٌ شاملةٌ لازمةٌ لجميعِ البشرِ سواء بالفعلِ أو بالقوّة؛ أي سواء باعتبار أنّهم يفعلون ذلك بالفعل، أو باعتبار أنّهم يملكون الاستعدادَ لفعله وإن لم يحصل منهم في الواقع.

٤ ـ الرّسم النّاقص:

وهو ما كان مؤلّفاً من الجنسِ البعيدِ مع الخاصّة، أو من الخاصّةِ وحدها، أو من العَرَضِيّاتِ الصِّرْفَة.

---

(١) ينظر: مختصر المنطق لابن عرفة: ص (٦٧)، وسعود المطالع للأبياري: (٤٨٨/١).

مثاله: قولنا في تعريفِ الإنسان: «جسمٌ ضاحك» أو «ضاحكٌ» فقط.

ومن الرّسم النّاقصِ التّعريفُ بالمثالِ كقولك: «المبتدأُ مثلُ محمّدٍ من قولك: محمّدٌ قائمٌ».

ومنه أيضاً التّعريفُ بالتّقسيمِ كقولك: «المبتدأُ إمّا صريحٌ وإمّا مؤوّلٌ به»[1].

على أنّ التّعريفَ بالرّسمِ - وكذا بالحدّ النّاقص - لا يُفيدُ إلاّ تمييزَ المعرّفِ عن سائر ما عداهُ تمييزاً عرضيّاً، ولا يُساويه في المفهوم؛ لأنّه يدلُّ عليه بالالتزامِ لا بالمطابقة؛ لكنّه يُساويه في الماصدق.

أقسام الرّسم النّاقص:

هناك عدّةُ أنواعٍ من التّعريفات؛ مَرْجِعُهَا - عند تدقيقِ النّظرِ - إلى الرّسمِ النّاقص؛ أهمّها ما يلي:

١ - التّعريف اللّفظيّ:

وهو تبديلُ لفظٍ مُبْهَم بلفظٍ معروف.

أو هو ما يُقصدُ به تفسيرُ مدلولِ لفظٍ بلفظٍ أوضحَ منه دلالةً على المعنى؛ قال الأخضريّ في السّلّم[2]:

---

(١) ينظر: رسالة الآداب لمحمّد محيي الدّين: ص (٥٨).

(٢) ينظر: مع شرح الملويّ عليه: ص (٨٤)، وشرح الباجوري: ص (٤٤)، وشرح الدّمنهوري: ص (٨). =

وَمَـا بِـلَـفْـظـيٍّ لَـدَيْـهِـمْ شُـهِـرَا
تَـبْـدِيـلُ لَـفْـظٍ بِـرَدِيـفٍ أَشْـهَـرَا

وغرضه - كما سبق - لفتُ الانتباهِ إلى ما كان حاصلاً لا تحصيله؛ بحيث يُستبدلُ اللّفظُ الغامضُ غيرُ المعروفِ بلفظٍ أشهرَ منه عند السّامع، سواء كان مركّباً كقول المتكلّمين: الخَلاءُ: بُعْدٌ مَوْهُومٌ، أو مفرداً كقولنا: الهِزَبْرُ: الأسد، والبُرُّ: القمح، والنُّقَاخُ: الماءُ البارد، والشَّادِنُ: ولَدُ الظُّبية.

وتارةً يكون هذا المفردُ أعمَّ من المفسّر كقولنا: القَرْقَفُ: الخمر، وسَعْدَانُ: نَبْتٌ.

وتارةً يكون أخصَّ منه كقولنا: اللّهوُ: اللّعبُ، وتارةً أخرى يكون مُساوياً له نحو: البَشَرُ: الإنسان.

وأكثرُ من يَسْتَعْمِلُ هذا النّوعَ من التّعريفاتِ أهلُ اللّغة؛ ويُصِرُّ كثيرٌ من أهلِ المعقولِ على أنّ التّعريفَ

= ويجدر التّنبيه هنا على أنّ المقصود بـ «تفسير مدلول اللّفظ...»: تعيين مسمّى اللّفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر، فليس فيه تحصيل مجهولٍ من معلوم.

ينظر: شرح التّهذيب لليزدي: ص (٢٣)، وحاشية القره داغي على البرهان: ص (١١٩)، والتّجريد الشّافي للدّسوقي: ص (١١٥).

اللّفظيّ من المطالبِ التّصديقيّةِ لحصولِ المعنى من قبل[1]؛ والتّحقيقُ أنّه من المطالب التّصوّريّة؛ فإنّه جوابُ «ما»، وكلُّ ما هو جوابُ «ما»: فهو تصوّر[2]، ولو كان تصديقاً لكان جواباً لِـ «هَلْ»[3].

٢ ـ التّعريف بالمثال:

وهو بيانُ الشّيءِ بِمُشَابِهِهِ أو بضربِ مثالٍ له.

وغايتُه تقريبُ الشّيءِ إلى الفهم عند إيرادِ المثالِ أو المشابه؛ وهو لذلك سمّي معرّفاً؛ أعني: لأنّ فيه نوعَ تفهيمٍ للسّامع.

---

(١) أمّا عند أهل اللّغة فهو كذلك؛ لأن مآله إلى بيان موضوعيّة لفظٍ معيّن؛ بدليل النّقل من اللّغة.

(٢) سلّم العلوم للبهاري: (لوحة: ١٦/ب).

(٣) جعل بعضهم التّعريف اللّفظيّ من التّنبيهيّ، والحقُّ أنّه نفسه؛ وإنّما يُفرّقُ بينهما بالاعتبار فقط؛ لا كما ذكر صاحب «البرهان» وتابعه البنجيوني في الحاشية: ص (١١٩).
والتّعريف التّنبيهيّ عند من يرى أنّه غير اللّفظيّ: «هو ما يُقصد به إحضارُ صورةٍ مخزونةٍ في خيالِ المخاطَبِ قد غابتْ عنه بعد سَبْقِ علمه بها» انظر: رسالة الآداب لمحمّد محي الدّين: ص (٥٣).
وأنت ترى أنّه ليس في هذا النّوع كسبٌ جديدٌ أو دقيقُ فرقٍ يميّزه عن اللّفظيّ.

وقد يكون المثالُ جُزئياً للمعرِّف كقول ابن مالك:

الـفَـاعِـلُ الـذي كَـمَـرْفُـوعَـيْ أَتَـى
زَيْـدٌ مُـنِـيـراً وَجْـهُـهُ نِـعْـمَ الـفَـتَـى

وقد يكون أمراً مُبَايِناً له كقولك؛ العلمُ كالنّور، والجهلُ كالظُّلمة، وكقولك: الاسمُ كزَيْدٍ، والفعلُ كضَرَبَ[1].

والتّعريفُ بالمثالِ تعريفٌ بالخاصّة ـ لأنّ المثالَ ممّا يختصُّ بالمفهوم ـ، فيكون رسماً ناقصاً، بخلافِ من عدَّهُ نوعاً مُستقلاً[2].

وأشارَ العلاّمةُ المختارُ بن بُونَة ـ رحمه الله ـ إلى ما سبق فقال:

وَزِيـدَ تَـمْـثِـيـلٌ كَـالاِسْـمِ كَـالـوَرَى
وبَـعْـضُـهُـمْ يَـزِيـدُ لَـفْـظـاً اَشْـهَـرَا

وممّا يُلحقُ بهذا النّوعِ التّعريفُ بالتّشبيه؛ وهو أن يُشبّهَ الشّيءُ المقصودُ تعريفُهُ بشيءٍ آخرَ لجهةِ شَبَهٍ بينهما؛ بشرطِ أن يكون المشبّهُ به معلوماً عند المخاطبِ بأنّ له جهةَ الشّبهِ المقصودة.

(١) يراجع: سعود المطالع: (٤٨٩/١).

(٢) ينظر: شرح احمرار السّلّم: (لوحة: ٣٠).

مثاله: تشبيهُ الوُجودِ بالنّور؛ فإنّ وجهَ الشّبهِ بينهما هو كونُ كلٍّ منهما ظاهراً بنفسه مُظهراً لغيره.

٣ ـ التّعريف بالتّقسيم:

وهو بيانُ الشّيءِ بذكرِ أقسامِه التي ينقسمُ إليها بحيثُ يتميّزُ عن غيرِه.

مثاله: قولك في حدِّ الإنسان: «الجنسُ إمّا نَامٍ أو لا، والنّامي إمّا حسّاسٌ أو لا، والحسّاسُ إمّا ناطقٌ أو لا.. إلخ».

والتّعريفُ بالتّقسيم تعريفٌ بالخاصّةِ أيضاً، فهو كالتّعريفِ بالمثالِ في الاندراجِ تحتَ الرّسمِ النّاقص[1]؛ قال عبدالسّلام[2]:

وَالمِثْلُ وَالتَّقْسِيمُ مِنْ تَمَامِ
مَا لِلْمُعَرِّفِ مِنَ الأَقْسَامِ

---

(١) البرهان للكنبوي: ص (١١٨).

(٢) احمرار السّلّم: (لوحة: ٥)، وشرحه: (لوحة: ٣٠).
ويسمّي بعضهم التّقسيم حصراً؛ كما في قول ابن بونة في «تحفة المحقّق»:
وَالحَصْرُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالعَدِّ يُغْنِي عَنِ الحَدِّ وغَيْرِ الحَدِّ

وترجعُ أصولُ التّقسيمِ إلى مراعاةِ الأمورِ الآتية:

١ ـ أن تتباينَ الأقسام؛ بحيثُ لا يصدقُ أحدها على ما يصدقُ عليه الآخر، كأن تقسمَ المفعولَ من الأسماء إلى مفعولٍ وتمييزٍ وحالٍ وظرفٍ؛ إذ الظّرفُ من أقسامِ المفعولِ فلا يكون قسيماً له.

٢ ـ أن يكون للتّقسيمِ أثرٌ وثمرة؛ بحيثُ تختلفُ الأقسامُ في الأحكامِ والمميّزاتِ المقصودةِ في محلّ القسمة؛ كأن تقسمَ الفعلَ في درسِ النّحو إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ؛ فإنّ كلَّ قسمٍ من هذه الأفعالِ له حكمٌ يختصُّ به؛ بخلافِ ما لو قسّمتَهُ إلى معتلٍّ عين الكلمةِ وصحيحِها؛ إذ هذا لا أثرَ له عند النّحاة.

٣ ـ أن يُراعى في التّقسيم جهةٌ واحدةٌ تكون أساساً للقسمةِ؛ فإذا قسمتَ مكتبتكَ ـ مثلاً ـ فلا بدّ من تأسيسِ القسمةِ إمّا على أساسِ أنواعِ العلوم، وإمّا على أسماء المؤلّفين، أو على أسماء الكتب؛ ولا يصحّ أن تخلط بين هذه الطُّرق والجهات.

٤ ـ أن يكون التّقسيمُ حاصراً لجميعِ ما يدخلُ فيه من الأقسامِ؛ بحيث لا يشذُّ منها شيء.

أقسام التّعريف في العلوم الاجتماعيّة:

من إفرازاتِ التّفاوُتِ في موضوعاتِ العلوم، والاختلافِ في مناهجِ البحث فيها ـ: التّباينُ في طُرُقِ تحصيلِ الحقائقِ التي هي الأساسُ البنيويُّ للأحكامِ والمسائلِ التي يبحثها علمٌ ما؛ وليس المقصودُ بتباينِ طُرُقِ تحصيلِ الحقائقِ ـ: التّباينَ الجذريّ؛ وإنّما هو تنوّعٌ تُمْلِيهِ في أكثرِ الأحيانِ الغاياتُ الباعثةُ على استكناهِ حقيقةٍ ما، كما يُمليه في أحيانٍ أخرى منطقُ طبائعِ الأشياءِ التي يُرَادُ فهمُ حقيقتها ومتعلّقاتها.

لذا؛ فإنّ البحثَ الاجتماعيَّ المعاصرَ يتوخّى ثلاثةَ أنواعٍ من التّعريف؛ يتقصّدها عند البحث والاستكشاف:

الأوّل: التّعريف الأوّليّ:

وهو تحديدُ الظّواهرِ التي ينوي الباحثُ دراستَها من خلالِ الخواصِّ الخارجيّةِ والعناصرِ الظّاهريّةِ الموجودةِ بالفعلِ في بدايةِ بحثِهِ؛ كي يَصِلَ في النّهايةِ إلى مفاهيمَ علميّةٍ صحيحةِ النّتائج.

وفي هذا النّوعِ من التّعريف؛ يَسْتَبْعِدُ الباحثُ الخلفيّاتِ والأفكارَ السّابقةَ حتى لا تُؤثّرَ على دقّةِ

المعلومات وصحّتها، وإنّما يعتمدُ على الخواصّ الأكثر ظهوراً؛ تلك التي لا يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة.

الثّاني: التّعريف الإجرائيّ:

وهو يتضمّنُ إضافةً إلى عناصرِ التّعريفِ الأوّليّ تحديدَ عُنصُرَيِ الزّمانِ والمكان؛ علاوةً عن الاستئناسِ بالتّجربةِ والقياسِ في نطاق الظّاهرة المدروسة.

وبما أنّ التّعريفَ الإجرائيَّ هو رَصْدٌ مرحليٌّ لعناصرِ الحقيقة؛ فإنّ قوّته محدودة؛ لذلك يفتقرُ الباحثُ إلى استكمالِ تحديدِه للمفاهيمِ والظّواهرِ إلى تعريفٍ نهائيّ.

الثّالث: التّعريف النّهائيّ:

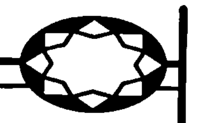
وهو تحديدُ الخصائصِ المُكْتَشَفَةِ للظّاهرةِ المدروسةِ من خلالِ البحثِ والتّقصّي؛ بالاستنادِ إلى المعطياتِ التي أثبتَ الواقعُ صحّةَ دلائلها من خلال البحثِ العلميِّ المتعمّقِ في فَهْمِ مكنوناتها وحقائقها الخفيّةِ والظّاهرة.

مثال ذلك: ما لو أردتَ أن تُعَرِّفَ حقيقة «الجريمة»؛ فإنّكَ تقومُ برصدِ خواصّها الخارجيّة من حيث إنّ وُقُوعَها يُثيرُ ردَّ فعلٍ خاصٍّ في المجتمعِ يتّجهُ

إلى إيقاعِ العقابِ بالفاعل؛ فمن ثَمَّ تضعِ لهذه الظّاهرةِ تعريفاً خاصّاً؛ وهو أنّ الجريمة: «كلُّ فعلٍ يجلب العقاب على مرتكبه»[1].

***

(١) ذكر هذا المثال: إميل دوركايم أثناء تفصيله للقواعد المنهجيّة في البحث الاجتماعيّ؛ ينظر: قواعد المنهج في علم الاجتماع لإميل دوركايم: ص (٥٣ ـ ٦٤)، والمنطق الوضعي لزكي نجيب محمود: (١٣٩/١).



الفصل الثّاني
في شروط الحدّ وأوجه الخلل فيه

تتوزّعُ شروطُ التّعريفِ على قسمين ـ: شروطِ صحّةٍ يُعتبر الإخلالُ بواحدٍ منها مُفسداً للتّعريف، وشروطِ حُسْنٍ ينبغي مراعاتها وإن لم يكن الإخلالُ بها مُفسداً للتّعريف؛ وهذا تفصيل ما ذُكر:

(شروط صحّة التّعريف وأوجه الخلل فيها)

الشّرط الأوّل: مساواة التّعريف للمعرَّف في الصّدق:

أي أنّ كلّ ما يصدقُ عليه التّعريفُ يصدقُ عليه المعرَّفُ (الماهية)، وكلُّ ما يصدقُ عليه المعرَّفُ يصدقُ عليه التّعريف[1]؛ فمبنى المساواةِ ـ إذن ـ على أمرين:

---

(١) اشتراط المساواة إنّما هو على مذهب المتأخّرين؛ أمّا المتقدّمون فقد شرطوها في الحدّ التّامّ.

ينظر: البرهان للكلنبوي: ص (١٢٩)، والمرآة للشيركوتي: ص (٢١).

أحدهما ـ الجمع: أي أن يكون التّعريف جامعاً لجميع أفراد المعرَّف، حاوياً لها؛ فكلّما وُجِدَ التّعريفُ وُجدتِ الماهيةُ المعرَّفة، ويُسمّى الجمعُ «بالانعكاس».

ثانيهما ـ المنع: أي أن يكون مانعاً من دُخولِ فردٍ من غيرِ المعرَّف فيه، فكلّما انتفى التّعريفُ انتفتِ الماهيّةُ المعرَّفة، ويُسمّى المنعُ «بالاطّراد»[1].

وكلٌّ من الجمعِ والمنعِ مستلزمٌ للآخرِ بداهةً.

وقولنا في حدِّ الإنسان: «الحيوانُ النّاطق» مثالٌ على الجامع المانع.

أوجه الإخلال بهذا الشّرط:

١ ـ التّعريف بالأعمّ من الماهيةِ المعرَّفة:

كقولنا في حدِّ الإنسان: «حيوانٌ يتنفّس» بهذا يشملُ الإنسانَ وغيره من الحيوانات؛ فالتّعريف بالأعمّ جامعٌ غيرُ مانع؛ لأنّه وإن جَمَعَ أفرادَ الإنسانِ إلاّ أنّه غيرُ مانعٍ من دخولِ غيرِه من الحيوان.

---

(١) وفُسّر الجمع بالاطّراد، والمنع بالانعكاس؛ كما في: شرح الكوكب المنير للفتوحي: (٩١/١).
والحقُّ أنّ ذلك يصحُّ إذا نُظر إليه من جهة اللّزوم؛ لأنّ الاطّراد لازمٌ للجمع، والانعكاسَ لازمٌ للمنع.

٢ ـ التّعريف بالأخصّ من الماهية المعرَّفة:

كتعريفك للإنسان بأنّه: «حيوانٌ شاعرٌ»، فهذا وإن كان يصدقُ على بعضِ الأفرادِ إلاّ أنّه ليسْ جامعاً لسائرِ بني الإنسان؛ فالحدُّ بالأخصِّ مانعٌ غيرُ جامع؛ لأنّه وإن مَنَعَ من دُخولِ الغيرِ ـ إذ يستحيلُ وُجودُ فرسٍ شاعرٍ أو أسدٍ شاعر ـ إلاّ أنّه غيرُ جامعٍ لأفرادِ الإنسان؛ إذ منهم من ليس شاعراً.

قال بعض المشايخ في ذكر هذين الوجهين[1]:

حَـدٌّ أَعَـمُّ فَـاسِـدُ الـطَّـرْدِ وَمَـا
كَانَ أَخَصَّ فَاسِدُ العَكْسِ انْتَمَى
والطَّرْدُ كَوْنُ الشَّيءِ كُلَّمَا وُجِدْ
وُجِدَ ذَا وَالعَكْسُ إنْ يُفْقَدْ فُقِدْ
وَاجْـتَـمَـعَـا فـي الـحَـدِّ وَالـمَـحْـدُودِ

٣ ـ التّعريفُ بالمبايِنِ للماهيةِ المعرَّفة:

كقولك في تعريفِ الإنسان: «حجرٌ صلبٌ!»، فهذا مُباينٌ لماهيةِ الإنسان، ولا يتناولُ شيئاً من أفراده؛ فلا هو جامعٌ ولا مانعٌ.

---

(١) أنشدنيها فضيلة شيخنا العلاّمة أحمدُ بن محمّد حامد الشّنقيطي.

وقد تقرّرَ في علمِ المنطقِ عند تفصيلِ النِّسَبِ الأربع؛ أنّ المُتَبَايِنَيْنِ لاَ يصدقُ أحدهما على شيءٍ من مَصَادِيقِ الثّاني، وعلى هذا فالحدُّ بالمُبايِنِ خطأٌ محض.

❧ ❧ ❧

الشّرط الثّاني: أن يكون التّعريفُ أَوْضَحَ وأَجْلَى من المعرَّف:

أي يكون أشدّ وُضوحاً وظهوراً من الماهيةِ المعرَّفة لدى المُخاطَب، وإلاّ فإنّه يقصرُ عن الغرضِ الذي هو إفادةُ التّصوّر[1].

وهذان الشّرطان عَقَدَهُمَا الغزّيُّ بقوله:

وَالشَّرْطُ أنْ يُسَاوِيَ المُعَرَّفَا

طَرْداً وعَكْساً وَيَكُونَ أَعْرَفَا

---

(١) اشترط كثيرٌ من العلماء ـ وهو اختيار الإمامين السّنوسيّ والخونجيّ ـ بإزاء الجلاءِ والمساواة ـ: أن يكون التّعريفُ غير المعرّف، وسابقاً في المعرفةِ عليه؛ والواقعُ أنّ هذا بدهيٌّ لا ضرورةَ إلى ذكره.

ينظر: المختصر المنطقيّ للسّنوسيّ: ص (٦)، والجمل للخونجيّ: ص (٣١)، وشرح القطب على الشّمسيّة: ص (٧٨)، ومطالع الأنظار للأصفهانيّ: ص (١٥).

أوجهُ الإِخلالِ بهذا الشّرط:

١ ـ التّعريف بالمُسَاوي معرفة:

كقولك في تعريفِ السُّكون: «هو ما ليس بحركة» فهذا لم يُفِدْ شيئاً؛ لأنّ الحركةَ مُسَاوِيَةٌ للسُّكونِ في المعرفة، وليست أوضحَ منه.

٢ ـ التّعريفُ بالأَخْفَى معرفة:

كتعريفِ النّارِ بأنّها: «جسمٌ كالنَّفَسِ»، فهذا لا يستقيم؛ لأنّ النَّفَسَ أَخْفى من النّار، وكقولهم في تعريفِ الضُّرَاطِ: «الضُّرَاطُ بالضّمّ: الرُّدَامُ»[1].

❦ ❦ ❦

الشّرط الثّالث: ألاّ يستلزم المحال:

كالدَّوْرِ والتَّسَلْسُلِ واجتماعِ النّقيضينِ وارتفاعهما، وسَلْبِ الشّيء عن نفسه.

مثال ما يستلزمُ المحالَ: أن يكونَ المعرِّفُ عينَ المعرَّفِ في المفهوم؛ كتعريفِ الإنسانِ بالبشرِ، والحركةِ بالانتقالِ؛ ولو صحّ هذا التّعريفُ لَوَجَبَ أن يكونَ

---

(١) مختار الصّحاح: ص (١٨٣).

معلوماً قبل أن يكونَ معلوماً، وللَزِمَ أن يتوقّفَ الشّيءُ على نفسه؛ وهذا دَوْرٌ.

والدَّوْرُ قد يقعُ بمرتبةٍ واحدةٍ ويُسمّى «دوراً مُصَرَّحاً»؛ كتعريفِ الشّمسِ بأنّها (كوكبٌ يطلعُ في النّهار)؛ إذ الحالُ أنّ النّهارَ لا يُعرفُ إلاّ بالشّمس؛ فتوقّفَ كلٌّ منهما على الآخر.

وقد يقعُ بمرتبتين أو أكثرَ ويُسمّى «دوراً مُضْمَراً» كتعريفِ الاثنين بأنّهما زوجٌ أوّل؛ والزّوجُ يُعرَّفُ بأنّه مُنقسمٌ بمتساويين، والمتساويان يُعرَّفان بأنّهما شيئان أحدُهما يُطابق الآخر، والشّيئان يُعرَّفان بأنّهما اثنان؛ فرجعَ الأمرُ بالأخيرِ إلى تعريفِ الاثنين بالاثنين[1].

ولكَ أن تقولَ في أَوْجُهِ الإخلالِ بهذا الشّرط: إنّها ما استلزمَ واحداً ممّا ذُكر!.

أمّا فيما يتعلّقُ بالتّعريفِ اللّفظيّ؛ فاعلمْ أنّه لا يُشترطُ فيه شيء؛ إذ يجوزُ أن يكونَ بلفظٍ مرادفٍ للمعرّف، أو أخصّ منه، أو أعمّ؛ كما يجوز أن يكون بمركّبٍ يُؤتى به لتعيينِ المعنى المراد؛ لكن لا على وجهِ التّفصيلِ والحصر.

---

(١) انظر: المنطق للمظفّر: ص (١٠٥).

مثال تعريفِ الشّيءِ بمفردٍ أعمَّ منه: قولهم: الصَّبا: ريحٌ، وتَمَنْطِيطُ: مكانٌ، والجِرِّيثُ: سمكٌ.

ومثالُ تعريفه بمفردٍ أخصَّ منه ـ: قولهم: الطِّيبُ: مِسْكٌ.

ومثالُ تعريفِهِ بمفردٍ مُسَاوٍ للمعرَّف ـ: قولهم: الغَضَنْفَرُ: الأسدُ، والخَنْدَرِيسُ: الخمرُ، والمُرْسَلُ: المُطلقُ.

ومثالُ تعريفِ اللّفظِ بمركّبٍ يُؤتى به لتعيينِ المعنى قولهم: الخلاءُ: هو الفراغُ الذي تتحيّزُ فيه الأجرامُ، والاستصلاحُ طلبُ المصلحة.

(شُروطُ حُسْنِ التّعريفِ وأَوْجُهُ الإخلالِ بها)

الشّرط الأوّل: الخُلُوُّ من الألفاظِ الغريبةِ والحُوشيّة:

لأنّها غيرُ ظاهرةِ الدّلالةِ على معانيها، مُوقِعَةٌ في الوَهْمِ وصُعوبةِ الفهم[1]!.

---

(١) ينظر: الجمل في المنطق للخونجي: ص (٣١)، وحاشية الدّسوقي على الشّمسيّة: ص (٣٣٢)، ومختصر المنطق لابن عرفة: ص (٦٧).

مثاله قولك في تعريف النّار: اسطقسٌ فوق اسطقسات؛ أي عنصر من العناصرِ الأربعةِ فوق الجميعِ لكونه خفيفاً مطلقاً.

والحقيقةُ أنّ غرابةَ اللّفظِ تختلفُ باختلافِ السّامعين؛ فإنّ اصطلاحَ كلّ قومٍ مشهورٌ عندهم غريبٌ عند غيرهم غالباً[١]؛ لذا ينبغي مراعاة هذا الجانب.

❀ ❀ ❀

الشّرط الثّاني: عدمُ المَجَازِ الخالي عنِ القرينة:

لأنّ دُخولَ المجازِ في التّعريفِ يُورِثُ الخفاءَ والإبهام؛ وذلك يُنافي الغرضَ من التّعريف؛ اللّهمّ إلاّ أن تكون معه القرينةُ المُعَيِّنَةُ للمعنى المجازيّ[٢].

مثاله: قولنا في تعريفِ الجَمَل: «سَفينةُ الصّحراء!».

❀ ❀ ❀

---

(١) شرح الغرّة المنطقيّة لقطب الدّين الصّفوي: ص (١٥٠).

(٢) ينظر: المستصفى للغزالي: (١٦/١)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي: ص (٩)، وآداب البحث والمناظرة للشّيخ الأمين: (٣٨/١).

الشّرط الثّالث: عَدَمُ الاشتراك:

لأنّ المشتركَ يُسبّبُ الإجمالَ والإبهامَ وعدمَ اتّضاحِ المراد؛ إلاّ عند وُجودِ القرينةِ المُعَيِّنَةِ فيجوز[1].

مثاله: تعريفُ الشّمسِ بأنّها: «عينٌ تُشرقُ في الآفاق»؛ فالعينُ لفظٌ مشتركٌ بين عدّةِ معاني، لكنّ قرينة «في الآفاق» عيَّنَتِ المراد، ورَفَعَتِ الإبهام.

الشّرط الرّابع: عدمُ «أو» التّشكيكيّة:

لأنّ استعمال «أو» التي بمعنى الشّكّ مُنَافٍ للوُضوحِ والانضباط، ويُورِثُ لدى السّامعِ التّشكيكَ والتّردّد.

أمّا «أو» التي للتّقسيم؛ فلا مانعَ من إيرادها في التّعريفِ عند وُجودِ المقتضي[2].

---

(١) يراجع: تحرير القواعد المنطقيّة للقطب الرّازي: ص (٨١)، وفتح الرّحمن للأنصاري: ص (٤٧)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي: ص (٩).

(٢) يراجع: شرح الحسينيّة في المناظرة لمفتي زاده: ص (٨٨).

الشّرط الخامس: عَدَمُ الاشتمالِ على الحُكم:

لأنّ الحُكمَ على المعرَّف من مباحثِ التّصديقات؛ والتّعريفَ من مباحثِ التّصوّرات، وقد قيل: «الحكمُ على الشّيءِ فرعٌ عن تصوّره» فمتى حصلَ التّصوّرُ حتى ننتقلَ إلى التّصديق؟.

وأنتَ لو عرّفتَ المبتدأ بأنّه: «اسمٌ مرفوعٌ. . إلخ» تكونُ قد حكمتَ عليه بالرّفعِ وهو لَمَّا يُتَصَوَّرْ بَعْدُ؛ فإيرادُ الحُكمِ في التّعريفِ خطأٌ ينبغي اجتنابه؛ قال الأخضريّ ـ رحمه الله[1] ـ:

وَعِـنْـدَهُـمْ مِـنْ جُـمْـلَـةِ الـمَـرْدُودِ
أنْ تُـذْكَـرَ الأَحْـكَـامُ فـي الـحُـدُودِ

❦ ❦ ❦

الشّرط السّادس: تقديمُ الأعمّ على الأخصّ:

عند جمعِ أجزاء المعرَّفِ؛ لا بدّ أن يُرَاعَى في ترتيبها تقديمُ الأعمّ ذاتياً أو عَرَضِيّاً على ما كان أخصَّ ذاتياً أو عَرَضِيّاً ـ وذلك بغرض التّسهيل ـ؛

---

(١) السُّلّم بشرح الملوي: ص (٨٧)، والباجوريّ: ص (٤٥)، والدّمنهوري: ص (٩).

لأنّ الأعمّ أشهرُ وأظهرُ من غيره[1].

فلا يُقالُ مثلاً في تعريفِ الإنسان: «ناطقٌ حيوانٌ»؛ بل يُقدّمُ الحيوان لأنّه أعمُّ من النّاطق؛ والبدءُ بالأعمّ أحسنُ من العكس.

أوْجُهُ الإخلالِ بهذه الشّروط:

يمكن أن يُقال هنا: إنّ استعمالَ المحذوراتِ التي سبقَ التّنبيهُ عليها هو عينهُ الإخلالُ بالشّروطِ المذكورة، وعليه فأَوْجُهُ الإخلالِ بشروطِ حُسنِ التّعريفِ خمسةٌ هي:

١ ـ استعمال الألفاظ الغريبة والحُوشيّة.

٢ ـ استعمال المجاز الخالي عن القرينة.

٣ ـ استعمال المشترك الخالي عن القرينة.

٤ ـ استعمال «أو» التّشكيكيّة.

٥ ـ اشتمال التّعريف على الحكم.

٦ ـ تقديم الأخصّ على الأعمّ.

---

(١) انظر: شرح الغُرّة في المنطق لنجم الدّين الرّازي: ص (٥١).

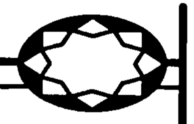
تنبيـه:

يُذكر في مطوّلاتِ الأُصولِ وغيرِه أنّ «الحُدُودَ تُصَانُ عن الإسهابِ ما أمكن»؛ وهذا صحيحٌ لا غُبَارَ عليه إن قُصِدَ به مجانبةُ التّكرارِ والاقتصادُ في العبارة، غير أنّ بعضَ العلماء قد تبرّمَ بهذا الملحظِ ولم يعتبره[1].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ هذا التّبرّمَ في غيرِ محلِّ النّزاع؛ لِتَوَهُّمِ التّقصيرِ في حصرِ الذّاتيّاتِ إن كانتْ كثيرة، والزّعمِ بأنّ الإيجازَ أمرٌ إضافيٌّ غير محدود[2].

(١) وممّن تبرّم بذلك القاضي ابن سهلان في: البصائر النّصيريّة: ص (٧٥)، والسّهروورديّ في: التّلويحات: ص (١٤).

(٢) ممّا يُبيّن أنه لا تلازمَ بين حصرِ الذّاتيّات وبين الإيجاز قولُ أبي حامد بعد أن اشترط حصر الذّاتيّات: «واجتهد في الإيجاز ما قدرتَ!» المستصفى: (١٦/١).



ملاحظات هامّة

أودُّ التأكيدَ في هذا المبحث على جملةِ أمورٍ مهمّةٍ في نظري القاصر؛ ذلك أنّ المباحثَ السّابقةَ قد لا تَفِي ـ إلى حدٍّ ما ـ ببعضِ الجوانبِ التّطبيقيّةِ في صناعةِ الحدود؛ لأنّ كثيراً ممّا نعرفه في دائرةِ البحثِ النّظريِّ يعسرُ أن نُحِيلَهُ إلى واقعٍ تطبيقيٍّ ملموس.

وما تراهُ مُقَرّراً ـ فيما يلي ـ لا أدّعي أنّه ممّا أَلْبَسَهُ الحقُّ المحضُ بُرُودَه، ورَسَتْ على اليقينِ القاطعِ بُنُودُهُ؛ لكنّه مجرّدُ «ملاحظاتٍ» أوحى بها النّظرُ القاصر؛ أحسبها حقّاً؛ والله وليّ الصّواب.

الملاحظة الأولى: حول شُمول المصطلح لأفراده:

كثيرٌ من المصطلحات العلميّةِ تتعدّدُ حقائقها بحسبِ أفرادها، وتكونُ هذه الأفرادُ ممثّلةً في أوجهٍ صحيحةٍ ثابتةٍ لتلك الماهية؛ بحيثُ تظهرُ تلك الأوجهُ مميَّزةً في شكلِ أنواعٍ أو أقسام؛ ففي هذه الحالةِ لا بُدّ

من إعطاءِ ماهيةٍ كلّيّةٍ للمصطلحِ بحيث تستوعبُ تلك الأوجه، ومن الخطأ شَذْبُ المَصطلحِ مراعاةً لكثرةِ الوجوه.

ومن الأمثلةِ الواضحةِ على ذلك: تعريفُ الصّحّةِ عند الأصوليّين؛ فكثيرٌ منهم يُعرّفها بحسبِ الاعتبارِ الوجهيّ؛ حيث يقسمها إلى نوعين ـ: صحّةٍ في العبادات، وصحّةٍ في المعاملات.

والحقيقةُ أنّ رعايةَ الأقسام عند توضيحِ الحقائقِ لا مانعَ منه في الأصل؛ غير أنّ الأَوْلَى وضعُ حقيقةٍ كُلّيّةٍ تجمعُ سائرَ الوجوه، ثم يتدرّجُ البحثُ إلى رصدِ الأنواع وبيانها.

خُذْ تعريفَ ابنِ السّبكيّ للصّحّة مثلاً: «الصّحّةُ: مُوَافَقَةُ ذي الوجهينِ الشّرعَ»[1]، فقد قرّرَ أنّ كلَّ تصرّفٍ أو فعلٍ له وجهان ـ: وجهٌ موافقٌ للشّرع، ووجهٌ مخالفٌ للشّرع؛ والوجهُ الذي يأتي موافقاً للشّرعِ هو الصّحيح؛ سواء كان عبادةً أو معاملة، وبهذا يكون قد استوعبَ نوعي الصّحّة.

---

(١) جمع الجوامع مع البنّاني: (١/٩٩)، والآيات البيّنات للعبّادي: (١/١٥٥).

الملاحظة الثّانية: حول وُجود المشارك المخالف:

يحدثُ أحياناً بعد وضعِ التّعريفِ لحقيقةٍ ما وُجودُ مُشاركٍ لها فيما تصدقُ عليه؛ غير أنّ هذا المشاركَ يختصُّ بوصفٍ يجعله مبايناً لها في تلك الخصوصيّةِ رغم أنّ التّعريفَ يصدقُ عليهما معاً؛ فههنا لا بُدّ من إيجادِ مُحْتَرَزٍ فاصلٍ من أجلِ تميّزِ الماهيةِ المعرَّفة عن مُشاركها.

فحينما نريدُ تعريفَ «العامّ» مثلاً ـ نجدُ أنّ ذاتيّاته هي: اللّفظ، والاستغراق، والتّناول دُفْعَةً بحسب وضعٍ واحد؛ غير أنّه يُشاركه في هذه الذّاتيّاتِ «العدد» كذلك، فما هو المحترزُ الذي يفصلُ العامَّ عن العدد؟ لا شكَّ أنّه الحصر؛ فالحصرُ من خصائصِ العددِ وذاتيّاته؛ لأنّ «العشرة» مثلاً تستغرقُ أفرادها دُفَعَةً بمجرّد الإطلاق، لكنّها محصورةٌ في تلك الأفرادِ لا تتعدّاها؛ بخلافِ العامّ[1].

حينئذٍ نأخذُ الحصرَ محترزاً في حدّ العامّ فنقول: «هو اللّفظُ المستغرقُ لجميع ما يصلحُ له

---

(١) يتحصّل من هذا أنّه قد يُضطرُ إلى الإتيان بذاتيّاتٍ أجنبيّةٍ للاحتراز عنها.

دُفْعَةً بلا حَصْرٍ بحسبِ وَضْعٍ واحد»[1].

❦ ❦ ❦

الملاحظة الثّالثة: اتّساع إطلاقات المصطلح:

يكثُرُ أحياناً دورانُ مصطلحٍ مُعَيَّنٍ على ألسنةِ العلماء، لكنّ هذا المصطلحَ يختلفُ المرادُ منه من عالم لآخر؛ بحيث يريدُ به هذا غيرَ ما يريدُ به ذاك، أو أنّ إطلاقاتهم تلك تجري على سَعَةِ المعنى المرادِ من اللّفظ؛ ففي مثلِ هذهِ الحالِ لا بُدّ من تحريرِ المراد، ويتأكّدُ الحذرُ من وضعِ تعريفٍ ضيّقٍ أو خاصٍّ ثم يُعَمَّمُ على إطلاقاتِ ذلك المصطلح[2].

---

(١) لم أجده بهذا اللّفظ؛ لكنّه قريب من تعريف جمع الجوامع.
ينظر: حاشية البنّاني على المحلّي: (١/٣٩٨)، والتّرياق النّافع للعلوي: (١/١٥٨)، وحاشية الكمال بن أبي شريف على المحلّي: (١/١٣٥)، وسُلّم الوصول للدّيماني: (لوحة: ١٨/ب)، وتعليق فضيلة شيخنا د. محمّد المختار على سلاسل الذّهب: ص (٢١٩).

(٢) تكاد تكون الاصطلاحات أحياناً تابعةً للذّوق العلميّ للعالم، بل يكاد يكون في كلّ مسألة ـ في بعض الأحيان ـ ذوقها العلميّ الذي يتحدّد حِيَالَهُ المصطلح، وأمثلةُ هذا كثيرةٌ خاصّةً في علومِ الحديث وإطلاقاتِ الجرح والتّعديل.

وهذا يحصلُ كثيراً في تعبيراتِ المتقدّمينَ في سائرِ العلوم؛ خاصّةً في علمي الأصول والحديثِ.

من ذلك إطلاقُ «الحديث الحسن»؛ فقد شاعَ التّعبيرُ به في كلامِ الأوائل؛ غير أنّ مَدْلُولَهُ عَهدئذٍ - كان واسعاً مَرِناً؛ بل يكادُ يختلفُ إطلاقهُ بين إمامٍ وآخر[1].

ثم جاءَ بعضُ العلماءِ من بَعْدُ ليضعوا لهذا المصطلحِ حقيقة واحدةً يُقْضَى بها على سائرِ الإطلاقات؛ تماماً كما فعلَ ابنُ الصّلاحِ في مقدّمته[2].

وإنّما ينشأ ذلك عند إهمالِ الخلافِ في المَهَايا، أو الغفلةِ عن المسائلِ العلميّةِ التي تندرجُ تحتَ المصطلحِ العلميّ؛ لهذا لا بُدّ من التّصوّرِ الكاملِ

---

(١) من الذين وُجد في كلامهم إطلاق الحسن: الإمام الشّافعيّ وأحمد وابن المدينيّ وشعبة وابن مهدي ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

ينظر: العلل الكبير للتّرمذي: ص (٣٥)، والنّكت للحافظ ابن حجر: (٣٨٥/١)، واختلاف الحديث للشّافعيّ: ص (١٦٥)، والعلل لابن المديني: ص (٩٤)، وشرح العلل لابن رجب: ص (٢٥٨).

(٢) مقدّمة ابن الصّلاح: ص (١٥)، وانظر: الموقظة للذّهبيّ: ص (٢٦).

لجزئيّات المصطلح قبلَ وضع التّعريف؛ ممّا يستدعي استيعابَ سائرِ الإطلاقاتِ خشيةَ الوُقوعِ في المحذور.

❀ ❀ ❀

الملاحظة الرّابعة: حول المعنى اللّغويّ والمعنى الصّناعيّ:

يتّضحُ من الممارسةِ العمليّةِ ـ ولو كانتْ متواضعةً ـ أنّ الصّناعَةَ الفنيّةَ الخاصّةَ لا يلزمُ أن تجريَ على مُقتضى الوضعِ العامّ من ناحيةِ الواقعِ أو من ناحيةِ المعنى اللّغويّ، وإنّما يُرَاعَى فيها مُوَاضَعَةُ أهلِ ذلك الفنّ واصطلاحهم؛ لذلك ينبغي التّفطّنُ لهذا الملحظِ عند تعريفِ الأشياء.

من ذلك ـ على سبيلِ المثال ـ «الفاعل» عند النّحاة؛ فقد عرّفوهُ بأنّه: «الاسمُ المسندُ إليه فِعْلٌ على طريقةِ فَعَلَ أو شبهه»[1]، وعلى هذا فقولنا: ماتَ زيدٌ ـ فعلٌ وفاعلٌ.

فرغم أنّ زيداً قد فُعِلَ به الفعلُ وهو الموت؛ إلاّ أنّه يُعْرَبُ فاعلاً؛ لأنّه أُسند إليه فعلٌ على طريقةِ «فَعَلَ»

---

(١) شرح ابن عقيل بحاشية الخضري: (١/١٥٨).

ـ بالتّحريك ـ، فالنّحاةُ «قد سَاوَوْا بين الذي قامَ بالفعلِ وبين الذي قامَ به الفعل؛ إن جاء موافقاً للفاعلِ الحقيقيِّ من جهةِ اللّفظ، وأَعْطَوْهُ الحُكمَ الإعرابيَّ الذي للفاعلِ الحقيقيِّ نفسه»[1].

فالمعنى اللّغويُّ العامُّ شيء؛ والصّناعةُ النّحويّةُ شيءٌ آخر.

❦ ❦ ❦

الملاحظة الخامسة: حول اختلاف المصطلح باختلاف التّخصّص:

الخلافُ في المصطلحاتِ له آثارُه العلميّة، خاصّةً إذا كانَ الخلافُ حولَ المصطلح وَاقِعاً بين عِلمينِ مُتَمَايِزَيْنِ؛ فحينئذٍ تتأكّدُ الحاجةُ إلى الضّبطِ الدّقيقِ للحقائقِ الجاريةِ على ألسنةِ أربابِ كلِّ فنّ.

ولعلّ من المسائلِ الواضحةِ على هذا ـ: الخلافُ المشهورُ حولَ حقيقةِ الحديثِ المُرْسَل؛ حيث يُعَبِّرُ به المحدّثون عمّا سقطَ من إسنادهِ مَنْ فوقَ التّابعي[2]؛

(١) نظرات حول الأفعال الملازمة للنائب للمؤلّف: ص (٩).

(٢) ينظر: الكفاية للخطيب: ص (٢١).

بينما يُطلقُه الأصوليّون والفقهاءُ على مُطلقِ الانقطاع[1].

وعلى هذا فلا ينبغي عند مُناقشةِ حُجّيّةِ المُرسلِ - مثلاً - من النّاحيةِ الفقهيّةِ أو الأُصوليّةِ أن نخلطَ بين الحقائق، فَيَنْقُلَ الفقيهُ قولَ الإمام مسلم[2]، أو أبي حاتم[3] مثلاً في ذلك، كما لا ينبغي لطالبِ الحديثِ عند دراسته للمُرسلِ بمعناهُ الحديثيِّ أن ينقلَ كلامَ الشّافعيِّ في شُروطِ العملِ بالمرسل[4]؛ لأنّ حقيقةَ المصطلحِ عند هؤلاءِ غيرها عند أولئك؛ ممّا يُلجئُ إلى تحريرِ حقائقِ الألفاظ، وعدمِ الوُقوفِ عند رُسومِها الظّاهرة؛ أو ترتيبِ أحكام ونتائجَ على المتبادِرِ من ظاهرِ اللّفظِ دون مراعاةٍ لما سبقَ التّنبيهُ عليه.

الملاحظة السّادسة: حول تعريف الأشياء بمشتقّاتها:

من المعلوم أنّ تعريفَ الشّيءِ بما هو مشتقٌّ من لفظه يلزمُ منه الدَّوْرُ؛ لكنّ هذا لا يطّردُ في سائرِ

---

(١) ينظر: إرشاد الفحول: ص (٦٤).

(٢) ينظر: مقدّمة الصّحيح: (١/٣٠).

(٣) ينظر: المراسيل له: ص (٧).

(٤) ينظر: الرّسالة: ص (٤٦١).

الأحوالِ؛ فقد تكونُ بصددِ تعريفِ مصطلحٍ علميٍّ له معنىً في اللّغةِ مغايرٌ لمعناه الاصطلاحيّ؛ وتُضْطَرُّ إلى استعمالِ ما هو مشتقٌّ من اللّفظِ نفسه لكن بأصلهِ اللّغويِّ لا الاصطلاحيّ؛ فمثلُ هذا لا مانعَ منه؛ لعدمِ وُجودِ علاقة اصطلاحيّةٍ بين المعنيين.

وله مثالٌ مشهورٌ في علم الأصول ـ: هو تعريفُ ابنِ الحاجبِ ـ رحمه الله ـ «للمُناسبة»[1]؛ حيث يقول: «تعيينُ العلّةِ بمجرّدِ إبداءِ المناسبةِ من ذاته ـ أي الوصف ـ لا لِنَصٍّ ولا غيره»[2].

فلو اعترضَ معترضٌ بأنّه عرّفَ المشتقَّ بنفسه وهو دَوْرٌ ـ: كان كافياً أن تدفعَ اعتراضَهُ بقولك: إنّه أرادَ بالمُناسبةِ ما تصدقُ عليه من حيثُ ذاتُهَا لا من حيثُ اتّصافُهَا بكونها مناسبةً؛ إذ هو إرادةٌ لحقيقةِ الذّاتِ لا بِقَيْدِ وَصْفِهَا العُنْوَانيّ.

---

(١) المناسبةُ مسلكٌ من المسالكِ الاستنباطيّةِ للعلّة؛ وتُسمّى أيضاً بالإخالة وتخريج المناط.
يُنظر: الإبهاج في شرح المنهاج للسّبكيّ: (٥٨/٣)، وشرح المحلّي مع البنّانيّ: (٢٧٣/٢)، ونشر البنود: (١٧٠/٢)، وتيسير التّحرير: (٤٣/٤)، وشرح الكوكب المنير: (١٥٢/٤).

(٢) المختصر بشرح العضد: (٢٣٩/٢).

وبهذا تُدفعُ دَعْوَى الدَّوْرِ في أمثاله[1].

***

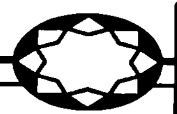
الملاحظة السّابعة: حول الإغراق في تعريف الأشياء:

ممّا يُؤخذُ على كثيرٍ من الباحثينَ ومُعِدّي الرّسائلِ الجامعيّة ـ: العنايةُ بتعريفِ ما لا حاجةَ إلى تعريفه حتى ولو لم يَكُنْ مَدَارَ الدّراسةِ أو موضوعَ البحث؛ فإذا كانَ موضوعُ الدّراسةِ ـ على سبيل المثال ـ: «النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله»؛ فإنّك تجدُ الباحثَ يُثْقِلُ هوامشَ بحثه بما يُوردُهُ من تعريفاتٍ لأمورٍ واضحةٍ ليستْ من صميمِ البحث؛ فهو يُعَرِّفُ «الدّين» و «كتاب» و «الله» و «الشّريعة» و «الآية».. إلخ، دون أن ينسى تعريفاتها اللّغويّةَ قبل إيرادِ الحدودِ الاصطلاحيّة؛ ثم

(١) ذكر نحواً من هذا العلاّمة ابن حمدون في حاشيته على لاميّة الأفعال: ص (٢)؛ عند دفعه للاعتراض الواردِ على تعريف الحمد بأنّه: «الثّناء باللّسان على المحمود..» ثم قال: «وبهذا الجوابِ تدفع الأدوارُ التي أُورِدُهَا على جميع المشتقّات التي تؤخذ في تعريف مصادرها».
والذي يظهر لي ـ والعلم عند الله ـ أنّ الاعتراض بدعوى الدّور في المشتقّات يمكن منعه بالتّرديد أيضاً؛ تماماً كما يجيبون به عن قياسِ شاهدِ التّخلّف ـ والكلام هنا في التّعريف الحقيقيّ فقط ـ.

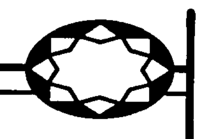
يبالغُ في الأمانةِ العلميّةِ ليسردَ عليك ـ فيما لا يقلُّ عن سطرين ـ طائفةً من المصادرِ والمراجعِ التي تجد بها تلك التّعريفات.

هذه الظّاهرةُ ينبغي أن تزولَ وتنتهي؛ فهي إن لم يبعثْ عليها السّخريةَ بعقولِ القرّاء؛ ففيها إضاعةٌ لأوقاتهم واستنزافٌ لجهودهم، ولعلّها من مظاهر «الشّيئيّة والتّكديس» التي ضاق بها ذرعاً الأستاذ مالك بن نبي ـ رحمه الله ـ.



الباب الثّالث

في الاعتراضات الواردة على التّعريف وأجوبتها



الفصل الأوّل

في طرق المناظرة في التّعريف

البحثُ فيما يَرِدُ على التّعريفِ من الاعتراضاتِ من خصوصيّاتِ علمِ البحثِ والمناظرة، وما دام الحديثُ عن ضوابطِ صناعَةِ الحدودِ لا يتمّ إلاّ به ـ: تعيّنَ إيرادهُ والكلامُ عليه.

وقبلَ الشُّروعِ في الغرض؛ لا بُدّ من توضيحِ مسألةٍ هامّةٍ ذاتِ أثرٍ بالغٍ في هذا المبحث، وهي: ما المقصودُ من عمليّة التّعريف؟.

هناك رأيان مشهوران ـ: رأيٌ يقول: بأنّ المقصودَ هو مجرّدُ تصويرِ صُورةِ المعرَّفِ المعنويّةِ ونَقْشِهَا في ذهنِ السّامع، ورأيٌ يقول: ليس المقصودُ مجرّدَ التّصويرِ فقط لِتَضَمُّنِهِ حُكماً؛ بل المقصودُ هو الحكمُ بثبوتِ هذا التّعريفِ على المعرَّف.

إذا اتّضح هذا؛ فليُعلم أنّ الخلافَ حول الاعتراضاتِ الجائزِ وُرودها على التّعريفِ مبنيٌّ عليه، فمن قال بمجرّدِ التّصويرِ والنّقشِ أجازَ الاعتراضَ على التّعريفِ بالنّقضِ والمعارضةِ فقط دون المنع؛ لأنّ المنعَ مَدارُهُ على دعوى ثُبُوتِ الحكمِ وانتفائه، ولا حكمَ في التّعريفات.

ومن قال بأنّ التّعريفَ يتضمّنُ حُكماً أجاز الاعتراضَ بالمنعِ أيضاً[1].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ القضيّةَ منظورٌ إليها بالاعتبار؛ لأنّه وإن كان الغرضُ الحقيقيُّ هو التّصويرَ؛ إلاّ أنّه مشتملٌ على نِسَبٍ ضمنيّةٍ ـ هذا باتّفاقِ الفريقين ـ فلا مانعَ إذَنْ من وُرُودِ المنع بهذا الاعتبار؛ خاصّةً إذا علمنا أنّ الحدَّ من حيثُ ذاتهُ منظورٌ إليه باعتباراتٍ أربعة:

أحدها: تصويرُ الماهية، وهو تصوّرٌ لا حكمَ فيه فلا يمنع.

---

(١) نصر الرّأيَ الأوّلَ ابنُ السّمّان الدّمشقيّ في شرح نظم الآداب: (لوحة: ٣٢/ب)، وابن كرامة في إرشاد الطّلاّب لمعرفة الآداب: (لوحة: ١١/ب)، والقرافيّ في شرح تنقيح الفصول: ص (٧).
ونصر الرّأي الثّاني السّيّد الشّريف في الرّسالة الشّريفيّة في المناظرة: ص (٨)، كما هو حاصل كلامه؛ وتابعه الأكثرون.

ثانيها: دعوى الحدّيّة، وعلى هذا فَيَرِدُ عليه المنع.

ثالثها: دعوى المَدْلُولِيَّة، أي أنّ اللّفظَ موضوعٌ لهذا المعنى لغةً واصطلاحاً؛ فهذا يَرِدُ عليه المنعُ أيضاً.

رابعها: أن يُرَادَ به أنّ ذاتَ هذا الإنسانِ - مثلاً - محكومٌ عليها بالحيوانيّةِ والنّاطقيّة[1].

والآن ما حقيقةُ المنعِ والنّقضِ والمعارضة؟.

١ - تعريفُ المنع:

هو: طلبُ الدّليلِ على ما يحتاجُ إلى استدلال، وطلبُ التّنبيهِ على ما يحتاجُ إلى تنبيه[2].

٢ - تعريفُ النّقض:

هو: ادّعاءُ السّائلِ بُطلانَ دليلِ المعلِّلِ بشاهدٍ يدلُّ على ذلك.

---

(١) ذكر هذه الاعتبارات الزّركشيّ في البحر المحيط: (٩٦/١) بتصرّف..

(٢) ويسمّى المنع مناقضةً ونقضاً تفصيلياً.
انظر إن شئت: الرّسالة الشّريفيّة في علم المناظرة: ص (٦)، والرّشيديّة للجونغوري: ص (٣٥)، وشرح آداب البحث لملاّ الحنفي: ص (١٧)، وبنات الأفكار للصّدّيقي: ص (٦ - ٧).

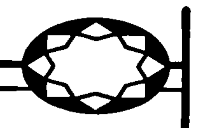
ويُسمَّى نقضُ التّعريف «بالنّقضِ الشَّبَهِيّ»[1] لمشابهته النّقضَ الحقيقيَّ في مُطلقِ الإبطال، وتُسمّى المادّةُ التي يستندُ إليها المستدلُّ في نقضهِ للتّعريفِ «بشاهدِ النّقض» وهو منحصرٌ في أمرين: تخلّفِ الدّليلِ عن المدلول، واستلزامِ الدّليلِ للمحال.

٣ ـ تعريفُ المعارضة:

هي: إقامةُ الدّليلِ على خلافِ ما أقامَ عليه الخصمُ دليله[2].

(١) رسالة آداب البحث والمناظرة للكفوي: (لوحة: ٣).

(٢) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشّيخ الأمين: (٢/١٠٤).



الفصل الثّاني

في تسمية طَرَفَيِ المناظرة في التّعريف

قبلَ الخوضِ في كيفيّةِ تَوَجُّهِ هذهِ الاعتراضاتِ على التّعريف؛ لا بُدّ من معرفةِ ما يُطلقُ على طَرَفَيْ المناظرةِ فيه.

أمّا المعترضُ على التّعريف؛ فيُسمّى: «مستدلاً، وسائلاً».

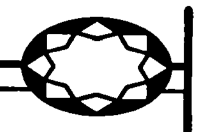
وأمّا صاحبُ التّعريف؛ فيسمّى: «مُعَلِّلاً، ومانعاً، ومُدافعاً».

وسُمّيَ المعترضُ سائلاً؛ لتوجّههِ إلى صاحبِ التّعريفِ بالسّؤال. ومستدلاً؛ لعدمِ قبولِ اعتراضهِ بمجرّدِ الدّعوى واشتراطِ الاستدلالِ عليها[1].

---

(١) إرشاد الطّلاّب لمعرفة علم الآداب لابن كرامة: (لوحة: ١٠/أ).

أمّا صاحبُ التّعريف؛ فإنّما سُمِّيَ مُعَلِّلاً؛ لتعليلهِ وَجْهَ صحّةِ تعريفه. ومانعاً؛ لجوابهِ عن الاعتراضِ بمنعِ مقدّمةٍ من مقدّماتِ دليلِ الخصم. ومدافعاً؛ لدفاعهِ عن وَجَاهَةِ تعريفه.



الفصل الثّالث

في كيفيّة توجّه هذه الاعتراضات على التّعريف وجوابها

لمّا كان التّعريفُ مشتملاً على نِسَبٍ ضمنيّةٍ من حيثُ شروطُ صحّته أو حسنه، ومن حيثُ إنّه حدٌّ تامٌّ أو ناقصٌ أو رسمٌ.. إلخ؛ فإنّه يُشْتَمُّ منه أنّ تلكَ النِّسَبَ تشتملُ على أدلّةٍ ضمنيّةٍ لا كونها مجرّدَ دعاوى فقط، وعليه فإنّ وُرودَ هذه الاعتراضاتِ الثّلاثةِ[1] حقيقيٌّ سائغ[2].

(١) هذه الإطلاقات الثّلاثة في الأصل تَرِدُ على مُطلق الدّليل؛ غير أنّها أُطلقت مجازاً على ما يَرِدُ على التّعريف بجامع مُطلق المطالبة في المنع، ومُطلق الإبطال في النّقض، ومُطلق المخالفة في المعارضة، والله أعلم.

(٢) ممّن ارتضى ذلك: الكفويُّ في رسالة آداب البحث والمناظرة: (لوحة: ٢ ـ ٣)، والجونغوريّ في الرّشيديّة: ص (٥٥).

١ ـ كيفيّة توجّه المنع على التّعريف:

وذلك بأن يُمْنَعَ كونُ هذا التّعريفِ حدّاً أو رسماً، أو كونُ المذكورِ جنساً أو فصلاً.

ومؤدّى ذلك: مطالبةُ المستدلّ للمُعَلِّلِ بإثباتِ كونِ ما تضمّنهُ التّعريفُ ذاتياً للمعرَّفِ حتى يُعتبرَ حدّاً، أو كونهِ عَرَضِيّاً حتى يُعتبر رسماً، أو كونِ المذكورِ تمامَ المشتركِ حتى يُعتبرَ جنساً، أو مميّزاً ذاتيّاً حتى يُعتبرَ فصلاً.

جوابـه:

يجابُ عنه بإثباتِ ما مَنَعَهُ المستدلّ، وذلك بأن يُبيِّنَ المُعَلِّلُ كونَ ما تضمّنهُ التّعريفُ ذاتيّاً للمعرَّف، ثم يستدلُّ لذلك بذكرِ علاماتِ الذّاتيّ وأنّها متوفّرةٌ في المذكور ـ هذا إن كان التّعريفُ حقيقيّاً ـ، أو ينقلَ عن العلماءِ كونَ التّعريفِ المذكورِ ذاتيّاً ـ إن كان التّعريفُ اسميّاً[١] ـ، وهكذا يفعلُ في الرّسميّ.

❦ ❦ ❦

---

(١) إثبات الحدّيّة والرّسميّة في التّعريف الاسميّ لا يكلّف أكثر من النّقل عن أرباب الاصطلاح.

٢ ـ كيفيّة توجّه النّقض على التّعريف:

مُؤدّى النّقضِ إلى إبطالِ التّعريف، وذلك بأن ينقضَ المستدلُّ التّعريفَ بكونِه غيرَ جامعٍ لأفرادِ المعرَّف كلّها؛ لخروجِ الفردِ الفُلانيِّ عنه.

أو ينقضه بكونه غيرَ مانعٍ من دُخولِ غيرِه فيهِ لشمولِه الفردَ الفلانيَّ الخارجَ عنه.

أو ينقضه كونه يستلزمُ المحالَ كالدَّوْرِ والتّسلسلِ وغيرهما.

أو بأنّه أخفى من المعرَّف وليس أجلى منه.

أو بأنّه فاقدٌ لشرطٍ من شُروطِ الحُسن[1].

جوابه:

أوّلاً: أمّا إذا كان النّقضُ متوجّهاً على كونه غيرَ جامعٍ ولا مانعٍ؛ فيجابُ عنه بتحريرِ المُرَادِ من الجهةِ المُعْتَرَضِ عليها؛ لأنّ تحريرَ المرادِ على أربعةِ وجوه:

١ ـ تحريرِ المرادِ من المعرَّف: وذلك بأن يُفَسِّرَهُ بمعنىً مقصودٍ له، ليصبحَ المعرَّفُ مُساوياً للتّعريف.

---

(١) يراجع: شرح الولديّة في المناظرة لمنلاً عمر زاده: ص (١٦) وما بعدها.

٢ - تحريرِ المرادِ من بعضِ أجزاءِ التّعريف: وذلك بأن يوضّحَ صاحبُ التّعريفِ جُزءاً من أجزاءِ التّعريفِ فُهم على غيرِ وجهه.

٣ - تحريرِ المرادِ من نوعِ التّعريف: كأن يظنَّ المستدلُّ التّعريفَ حدّاً تامّاً فيُعْتَرَضَ عليه في ذلك؛ فيجيبُ صاحبُ التّعريفِ بأنّه إنّما أَرَادَهُ حدّاً ناقصاً مثلاً.

٤ - تحريرِ المرادِ من المذهبِ الذي بنى عليه التّعريف: وذلك بأن تشترطَ طائفةٌ ما شرطاً معيّناً لا تشترطهُ أخرى، فيأتي المُعَلِّلُ بتعريفهِ على مذهبِ من لا يشترطُ ذلك الشّرط؛ فيعترض عليه المستدلُّ؛ وحينها يجيبُ المُعَلِّلُ ببيانِ المذهبِ الذي سارَ عليه في التّعريف.

ثانياً: إذا توجّهَ النّقضُ على التّعريفِ بكونهِ مُستلزماً للمُحال؛ فيُجابُ عنه بمنعِ استلزامِ التّعريفِ للمُحَال؛ بأن يقول مثلاً: إنّ جهةَ توقّفِ التّعريفِ على المعرَّف مُنفكّة؛ ومن شرطِ تحقّقِ الدَّوْرِ بين الشّيئينِ كونُ الجهةِ التي يتوقّفُ أحدهما على الآخرِ فيها هي نفسُهَا التي يتوقّفُ منها الآخرُ عليها.

أو بأن يقول: إنّ هذا الدَّوْرَ مَعِيٌّ لا حقيقيٌّ[1]؛ فلا مُحَالَ إذن، وهكذا في البقيّة.

---

(١) ويُسمّى الدّورُ الحقيقيُّ بالدّورِ السّبقيِّ أو الحُكميّ؛ كما في الدّرّ الفائق لعبدالرّحمن الثّعالبيّ الجزائري: (لوحة: ٣/أ).

ثالثاً: أمّا إذا توجّهَ النّقضُ على كونِ التّعريفِ أخفى من المعرَّف؛ فيُجابُ عنه: بأنّ الخفاءَ والجلاءَ أمرانِ نسبيّان، تتفاوتُ فيهما العقولُ والمدارك، ورُبَّ شيءٍ تَرَاهُ خفيّاً هو عند غيرك من الواضحات.

رابعاً: أمّا إذا كان النّقضُ متوجّهاً على فَقْدِ شرطٍ من شُروطِ الحُسن؛ فيُجابُ عنه بأحدِ وجهين:

١ ـ الجوابُ بنقيضِ الدّعوى: كأن يقول: إنّ ما تدّعي أنّه خفيٌّ ليس خفيّاً بل هو واضحٌ يفهمهُ النّاس، أو إنّ ما تدّعي كونه مجازاً قد صارَ حقيقةً عُرفيّةً، أو إنّ ما تدّعي كونه غلطاً ليس كذلك؛ لجريانه على المذهبِ النّحويِّ الفلانيّ، ونحو ذلك.

٢ ـ تسليمُ النّقضِ والقولُ بِمُوجَبِهِ: وحينها تُقِرُّ بكونِ ما ادّعاهُ عليكَ صحيحاً، إلاّ أنّ صحّةَ التّعريفِ لا تتوقّفُ عليه، وأنّ المهمّ هو صحّةُ التّعريف، ولكَ حينها أن تغيّره.

* * *

٣ ـ كيفيّة توجّه المعارضة على التّعريف:

وذلك إذا ادّعى المُعَلِّلُ أنّ تعريفَهُ حدٌّ حقيقيٌّ؛ فيعترض عليه المستدلُّ بكونِ حدّه مُعَارَضاً بحدٍّ آخر،

كأن يقول له: تعريفُكَ الذي ذكرتَهُ ليس حدّاً تامّاً؛ لأنّه لو كان كذلك لما كان له حدٌّ تامٌّ آخر، إذ لا يكونُ للمعرَّفِ الواحدِ حَدَّانِ تامّان؛ لاستحالةِ وُجودِ جنسينِ وفصلينِ قريبينِ للشّيءِ الواحدِ في الوقتِ نفسه.

جوابها:

يجابُ عن المعارضةِ في التّعريفِ بأحدِ أمرين:

١ ـ المنع: وذلك بأن يقولَ المُعَلِّلُ للمستدلّ: أمنعُ كونَ التّعريفِ الذي عارضتني به حدّاً بل هو رسمٌ، والرّسمُ لا يُعارضُ الحدّ.

أو يقول: أمنعُ كونَ ما ذكرتَهُ حدّاً تامّاً بل هو ناقص، والنّاقصُ لا يعارضُ التّامّ.

أو يقول: أمنعُ كونَ تعريفك الذي عارضتني به حقيقيّاً بل اسميّ، والاسميُّ لا يعارضُ الحقيقيّ.

٢ ـ تسليمُ المُعَلِّلِ «صاحب التّعريف» للمستدلّ معارضتَهُ: وحينها إمّا أن يُغَيِّرَ تعريفه، وإمّا أن ينقطعَ البحث.

الاعتراض على التّعريف اللّفظي وجوابه:

جملةُ ما يَرِدُ على التّعريفِ اللّفظيّ اعتراضان، هما:

١ ـ المنع:

وذلك بأن يطلبَ المستدلُّ من صاحبِ التّعريفِ تصحيحَ النّقلِ عن أهلِ اللّغةِ أو أهلِ ذلك الاصطلاح.

جوابه:

يكون جوابُه بتصحيحِ النّقلِ لا غير.

٢ ـ النّقض:

وذلك بأن يقولَ المستدلُّ لصاحبِ التّعريف: إنّك عرّفتَ الشّيءَ بمفردٍ أعمّ منه، أو أخصّ منه.

جوابه:

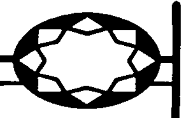
وذلك بأن يقول: ما فعلتُه مبنيٌّ على مذهبِ من يجوّزُ ذلك(١).

والله تعالى أعلم، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وآله وصحبه.

تمّ بحمد الله.

---

(١) وهو الصّحيح، ألا ترى أنّك تعرّف الشّيء بما هو أعمّ منه فتقول: الفهدُ حيوان، وبما هو أخصّ منه فتقول: الطّيبُ مسكٌ!.



فهرست
المصادر والمراجع

١ ـ الفروق: لشهاب الدّين القرافي.
٢ ـ عيون البصائر: للشّيخ محمّد البشير الإبراهيمي.
٣ ـ حدود ابن عرفة بشرح الرّصّاع.
٤ ـ الخصائص في فقه اللّغة: لأبي الفتح عثمان بن جنّي.
٥ ـ لسان العرب: لابن منظور الأفريقي.
٦ ـ المصباح المنير: الفيّومي.
٧ ـ التّذهيب شرح التّهذيب في المنطق: لعبيدالله بن فضل الله الخبيصي.
٨ ـ خلاصة البيان العجيب.
٩ ـ البصائر النّصيريّة: للقاضي بن سهلان.
١٠ ـ شرح سلّم العلوم: لملاّ حسن.
١١ ـ نظم الشّمسيّة: للغزّي.
١٢ ـ البرهان في المنطق: لإسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكلنبوي.
١٣ ـ تكميل الأذهان: للشّاه رفيع الدّين الهندي.

١٤ ـ شرح نظم الآداب: لابن السّمّان الدّمشقي؛ (مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النّبويّة).
١٥ ـ احمرار السّلّم: لعبدالسّلام الشّنقيطي؛ (مخطوط بخزانة شيخنا الدّكتور محمّد المختار بن محمّد الأمين الشّنقيطي).
١٦ ـ معيار العلم: لأبي حامد الغزالي.
١٧ ـ شرح حكمة الإشراق: لقطب الدّين الشيرازي.
١٨ ـ منطق التّلويحات: لشهاب الدّين السّهروردي.
١٩ ـ شرح الشّمسيّة: لقطب الدّين الرّازي.
٢٠ ـ حاشية التّصوّرات: لعبدالحكيم السّيالكوتي.
٢١ ـ وشرح الخيّالي على السّعد.
٢٢ ـ المنطق: لرضا المظفّر.
٢٣ ـ رسالة أيّها الولد: لأبي حامد الغزالي.
٢٤ ـ شرح هداية الحكمة: للميبذي.
٢٥ ـ مجموع مهمّات المتون.
٢٦ ـ البحر المحيط: لبدر الدّين الزّركشي.
٢٧ ـ البرهان في أصول الفقه: لإمام الحرمين الجويني.
٢٨ ـ الردّ على المنطقيّين: لشيخ الإسلام ابن تيمية.
٢٩ ـ شرح الغرّة في المنطق: لنجم الدّين الرّازي.
٣٠ ـ شرح الغرّة المنطقيّة: لقطب الدّين الصّفوي.
٣١ ـ الجواهر المنتظمات في عقود المقولات: لأحمد السّجاعي.
٣٢ ـ سلّم العلوم: للبهاري؛ (مخطوط بالمكتبة المحموديّة بالمدينة النّبويّة).

٣٣ ـ المرقاة المنطقيّة: للخيرآبادي.

٣٤ ـ المبادىء المنطقيّة: للفيّومي.

٣٥ ـ ذريعة الامتحان: للبروسوي.

٣٦ ـ المبيّن: لسيف الدّين الآمدي.

٣٧ ـ الجمل في المنطق: لأفضل الدّين الخونجي.

٣٨ ـ حاشية التّصوّرات: لعبدالحكم السّيالكوتي.

٣٩ ـ المرقاة المنطقيّة: للخيرآبادي.

٤٠ ـ ومرآة الشّروح: للبهاري.

٤١ ـ آداب البحث والمناظرة: للشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطي.

٤٢ ـ مطالع الأنظار على شرح الطّوالع: لشمس الدّين الأصفهانيّ.

٤٣ ـ مختصر المنطق: لابن عرفة الورغميّ.

٤٤ ـ المرآة في المنطق: للشّيركوتي.

٤٥ ـ تعليقات ابن رسول على عبدالحكيم.

٤٦ ـ المستصفى في الأصول: لأبي حامد الغزالي.

٤٧ ـ مطالع الأنوار: للأرموي.

٤٨ ـ شرح المختصر المنطقي: لمحمّد بن يوسف السّنوسيّ.

٤٩ ـ والرّسالة الرّشيديّة في المناظرة: لعبدالرّشيد الجونغوري.

٥٠ ـ شرح الحسينيّة في المناظرة: لمفتي زاده.

٥١ ـ منتهى الوصول والأمل: لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب.

٥٢ ـ المعتبر في الحكمة: لأبي البركات البغدادي.

٥٣ ـ حاشية منطق البرهان: للشّيخ القره داغي.

٥٤ - المطلع شرح إيساغوجي: لزكريّا الأنصاري.

٥٥ - تحرير القواعد المنطقيّة: لقطب الدّين الرّازي.

٥٦ - حاشية العصام على التّصوّرات.

٥٧ - فتح الرّحمن شرح لقطة العجلان: لزكريّا الأنصاري.

٥٨ - سعود المطالع: لعبدالهادي نجا الأبياري.

٥٩ - رسالة الآداب: لمحمّد محي الدّين.

٦٠ - شرح السّلّم المنورق: للملويّ.

٦١ - شرح السّلّم المنورق: للباجوري.

٦٢ - شرح السّلّم المنورق: للدّمنهوري.

٦٣ - شرح التّهذيب: لليزدي.

٦٤ - التّجريد الشّافي على تهذيب المنطق الكافي: لمحمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي.

٦٥ - حاشية برهان المنطق: لملاّ عبدالرّحمن البنجيوني.

٦٦ - شرح احمرار السّلّم: لعبدالسّلام الشّنقيطي؛ (مخطوط بخزانة شيخنا الدّكتور محمّد المختار بن محمّد الأمين الشّنقيطي).

٦٧ - تحفة المحقّق في حلّ مشكلات علم المنطق: للمختار بن بونة الجكني الشّنقيطي؛ (مخطوط بمكتبة المؤلّف).

٦٨ - قواعد المنهج في علم الاجتماع: لإميل دوركايم.

٦٩ - المنطق الوضعي: لزكي نجيب محمود.

٧٠ - شرح الكوكب المنير: لابن النّجّار الفتوحي.

٧١ - المختصر المنطقيّ: لمحمّد بن يوسف السّنوسيّ.

٧٢ - مختار الصّحاح: لمحمّد بن أبي بكر الرّازي.

٧٣ ـ حاشية على الشّمسيّة: لمحمّد بن أحمد بن عرفة الدّسوقي.
٧٤ ـ شرح تنقيح الفصول: لشهاب الدّين القرافي.
٧٥ ـ الآيات البيّنات: لابن قاسم العبّادي.
٧٦ ـ حاشية البنّاني على شرح المحلّي على جمع الجوامع.
٧٧ ـ التّرياق النّافع على جمع الجوامع: للعلوي.
٧٨ ـ حاشية الكمال بن أبي شريف على المحلّي.
٧٩ ـ سُلّم الوصول إلى علم الأصول: لمحنض باب بن عبيد الدّيماني؛ (مخطوط بمكتبة شيخنا أحمدّو بن محمّد حامد الحسني الشّنقيطي).
٨٠ ـ سلاسل الذّهب: لبدر الدّين الزّركشي.
٨١ ـ العلل الكبير: لأبي عيسى التّرمذي.
٨٢ ـ النّكت على كتاب ابن الصّلاح: للحافظ ابن حجر العسقلاني.
٨٣ ـ اختلاف الحديث: للإمام الشّافعيّ.
٨٤ ـ العلل: لعليّ بن المديني.
٨٥ ـ شرح علل التّرمذي: لابن رجب الحنبلي.
٨٦ ـ مقدّمة المصطلح: لابن الصّلاح الشّهرزوري.
٨٧ ـ الموقظة: لشمس الدّين الذّهبيّ.
٨٨ ـ شرح ابن عقيل بحاشية الخضري.
٨٩ ـ نظرات حول الأفعال الملازمة للنّائب: للمؤلّف.
٩٠ ـ الكفاية: للخطيب البغدادي.
٩١ ـ إرشاد الفحول: لمحمّد بن عليّ الشّوكاني.

٩٢ - المراسيل: لأبي حاتم.

٩٣ - الرّسالة: للإمام الشّافعي.

٩٤ - الإبهاج في شرح المنهاج: لابن السّبكيّ.

٩٥ - نشر البنود على مراقي السّعود: لسيدي عبدالله العلوي الشّنقيطي.

٩٦ - تيسير التّحرير في شرح التّحرير: لأمير باد شاه.

٩٧ - حاشيته على لاميّة الأفعال: لابن حمدون الحاج.

٩٨ - الرّسالة الشّريفيّة في علم المناظرة: للسّيّد الشّريف الجرجاني.

٩٩ - شرح آداب البحث: لملاّ الحنفي.

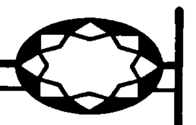
١٠٠ -بنات الأفكار: للصّدّيقي.

١٠١ -رسالة آداب البحث والمناظرة: للكفوي؛ (مخطوط بالمكتبة المحموديّة بالمدينة المنوّرة).

١٠٢ -إرشاد الطّلاّب لمعرفة علم الآداب: لابن كرامة (مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة).

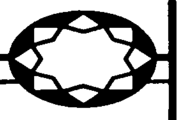
١٠٣ -شرح الولديّة في المناظرة: لمنلاّ عمر زاده.

١٠٤ -الدّرّ الفائق في بيان الحقائق: لعبدالرّحمن الثّعالبيّ الجزائريّ، (مخطوط بالمسجد النّبوي).



فهرست الأعلام

- الإبراهيمي ١٣.
- الأخضري ٧٢، ٩٠.
- البهاري ٢٠.
- التّفتازاني ٢٠.
- ابن بونة ٧٥.
- القاضي ابن سهلان ٢٠، ٥٤.
- الشّاه رفيع الدّين ٢١.
- القرافي ٦، ١٣.
- الغزالي ٦.
- ابن عرفة ١٤.
- الكلنبوي ٢١.
- عبدالسّلام الشّنقيطي ٢٢.
- محمّد المختار الشّنقيطي ٨.
- ابن السّبكي ٩٤.
- عبدالرّحمن السّنوسي ٥.
- الغزّي ٢٠، ٨٤.



المحتويات

الموضوع	الصّفحة
تقديم فضيلة الدّكتور محمّد المختار بن العلاّمة محمّد الأمين الشّنقيطيّ	٥
مقدّمة	٩
الباب الأوّل: في حقيقة الحدّ وتركيبه وعوارضه	١٧
الفصل الأوّل: في معنى الحدّ وألقابه	١٩
الفصل الثّاني: في الغرض من الحدّ	٢٣
١ ـ معرفة الشّيء بكنهه	٢٤
٢ ـ تمييزُ الشّيء عمّا عداه	٢٦
٣ ـ لفتُ الانتباه	٢٧
الفصل الثّالث: ما لا يُعرّف	٢٩
١ ـ المُدركات الحسّيّة	٢٩
٢ ـ الأجناس العليا	٣١
الفصل الرّابع: في طرق اكتساب الحدّ	٣٤
أولها ـ طريق الاستقراء	٣٥

الموضوع	الصّفحة

ثانيها ـ طريق القسمة وذكر شروطها ٣٥
ثالثها ـ طريق التّركيب ٣٦
الفصل الخامس: في أجزاء الحدّ ٣٨
وجه انحصارها في هذه الخمس ٣٨
أولاً ـ الجنس وأقسامه ٣٩
ثانياً ـ النّوع وأقسامه ٤٣
ثالثاً ـ الفصل وأقسامه ٤٧
رابعاً ـ الخاصّة ٤٩
خامساً ـ العَرَض العامّ ٥٠
تنبيه ٥٢
الفصل السّادس: في سناد التّركيب بين أجزاء الحدّ .. ٥٣
الفصل السّابع: في مثارات الغلط في الحدود ٥٦
١ ـ في الجنس ٥٧
٢ ـ في الفصل ٥٨
٣ ـ في الجنس والفصل معاً ٥٨
الفصل الثّامن: في تعدّد الحدود ٦٠
الباب الثّاني: في أقسام الحدّ ٦٣
الفصل الأوّل: في أقسام الحدّ ٦٥
أوّلاً: باعتبار الماهية المعرّفة ٦٥
١ ـ التّعريف الاسميّ ٦٥
٢ ـ التّعريف الحقيقيّ ٦٧

الموضوع	الصّفحة
ثانياً: باعتبار ما يتركّب منه المعرَّف	٦٨
١ ـ الحدّ التّام	٦٨
٢ ـ الحدّ النّاقص	٧٠
٣ ـ الرّسم التّام	٧١
٤ ـ الرّسم النّاقص	٧١
أقسام الرّسم النّاقص	٧٢
١ ـ التّعريف اللّفظيّ	٧٢
٢ ـ التّعريف بالمثال	٧٤
٣ ـ التّعريف بالتّقسيم	٧٦
أقسام التّعريف في العلوم الاجتماعيّة	٧٨
١ ـ التّعريف الأوّليّ	٧٨
٢ ـ التّعريف الإجرائيّ	٧٩
٣ ـ التّعريف النّهائي	٧٩
الفصل الثّاني: في شروط صحّة الحدّ وأوجه الخلل فيها	٨١
١ ـ شروط صحّة التّعريف وأوجه الخلل فيها ...	٨١
الشّرط الأوّل: مساواة التّعريف للمعرّف في الصّدق	٨١
أوجه الإخلال بهذا الشّرط	٨٢
١ ـ التعريف بالأعمّ من الماهيةِ المعرّفة	٨٢
٢ ـ التعريف بالمباينِ للماهيةِ المعرَّفة	٨٣
٣ ـ التعريف بالأخص من الماهية المعرفة	٨٣

الموضوع	الصّفحة

الشّرط الثّاني: أن يكون التّعريف أوضح وأجلى من المعرَّف ٨٤
أوجه الإخلال بهذا الشّرط ٨٥
١ ـ التعريف بالمُسَاوي معرفة ٨٥
٢ ـ التعريفُ بالأَخْفَى معرفة ٨٥
الشّرط الثّالث: ألاّ يستلزم المحال ٨٥
شروط حُسن التّعريف وأوجه الإخلال بها ٨٧
الشّرط الأوّل: الخلوّ من الألفاظ الغريبة والحوشيّة ٨٧
الشّرط الثّاني: عدم المجاز الخالي عن القرينة ... ٨٨
الشّرط الثّالث: عدم الاشتراك ٨٩
الشّرط الرّابع: عدم «أو» التّشكيكيّة ٨٩
الشّرط الخامس: عدم الاشتمال على الحكم ٩٠
الشّرط السّادس: تقديم الأعمّ على الأخصّ ٩٠
أوجه الإخلال بهذه الشّروط ٩١
تنبيه ٩٢
ملاحظات هامّة ٩٣
الملاحظة الأولى: حول شمول المصطلح لأفراده . . ٩٣
الملاحظة الثّانية: حول وُجود المشارك المخالف . ٩٥
الملاحظة الثّالثة: اتّساع إطلاقات المصطلح ٩٦
الملاحظة الرابعة: حول المعنى اللّغويّ والمعنى الصّناعيّ ٩٨

الموضوع	الصّفحة

الملاحظة الخامسة: حول اختلاف المصطلح
باختلاف التّخصّص ٩٩
الملاحظة السّادسة: تعريف الأشياء بمشتقّاتها ١٠٠
الملاحظة السّابعة: الإغراق في تعريف الأشياء ... ١٠٢
الباب الثّالث: في الاعتراضات الواردة على التّعريف
وأجوبتها ١٠٥
الفصل الأوّل: في طريق المناظرة في التّعريف ١٠٧
١ ـ تعريف المنع ١٠٩
٢ ـ تعريف النّقض ١٠٩
٣ ـ تعريف المعارضة ١١٠
الفصل الثّاني: في تسمية طرفي المناظرة في التّعريف ١١١
الفصل الثّالث: في كيفيّة توجّه هذه الاعتراضات على
التّعريف وجوابها ١١٣
١ ـ كيفيّة توجّه المنع على التّعريف ١١٤
جوابه ١١٤
٢ ـ كيفيّة توجّه النّقض على التّعريف ١١٥
جوابه ١١٥
٣ ـ كيفيّة توجّه المعارضة على التّعريف ١١٧
جوابها ١١٨
الاعتراض الوارد على التّعريف اللّفظيّ وجوابه ... ١١٨
١ ـ المنع وجوابه ١١٩

الموضوع	الصّفحة

٢ ـ النّقض وجوابه ١١٩

فهرست المصادر والمراجع ١٢١

فهرست الأعلام ١٢٧

المحتويات ١٢٩